

التلبس بجرائم المخدرات

حالات لا تتوافر فيها حالة التلبس

حالات تتوافر فيها حالة التلبس

المدخل الصحيح

لمعرفة مدى توافر أو انتفاء حالة التلبس بجريمة مخدرات

من هو المتهم في قضايا التلبس بالمخدرات ٩٠٠٠

يسبق الإجابة على هذا التساؤل الهام أن نكرر أن التلبس لا يعني سوي وقوع الجريمة ، لكنه لا ينبئ بالضرورة عن ارتكباها ، وبمعنى أدق أن التلبس ظرف أو حالة ترتبط بالجريمة ذاتها لا يمن ارتكباها ، والمستفاد من نص المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية أنه يتحتم لاتهام شخص ما بارتكاب جريمة متلبس بها أن تتوافر ضد هذا الشخص دلائل كافية على ارتكاب الجريمة ، وبذا يمكننا تعريف المتهم بأنه شخص توافرت في حقه دلائل كافية على ارتكاب الجريمة المتلبس بها. تعريف المتهم بأنه شخص توافرت في حقه دلائل كافية على ارتكاب الجريمة المتلبس بها يطرح علما وعملا عدة تساؤلات هامة بل خطيرة.

ما هي الدلائل ٠٠٠ وما هي الدلائل على ارتكاب جريمة ٩٠٠٠

مفهوم الدلائل

الدلائل هي وقائع محددة ، ظاهرة وملموسة ، يستنتج منها أن شخصا معيناً هو مرتكب الجريمة ويلزم أن تكون كافية على حمل الاتهام.

والدلائل في تعريف آخر

هي العلامات المستفاد من ظاهر الحالة وهي وصف يشير إلى الشبهات أو العلامات الخارجية

التي ينبغي أن توجه بذاتها إصبع الاتهام إلى متهم بعينه ، وعلى ذلك فإن مطلق الظن أو الشك لا يعد من الدلائل وبالتالي لا يجيز القبض لأنه لا يستند إلى واقعة محددة تعززه ، وإنما هو الحدس والظن والرجم بالغيب.

الدلائل الضعيفة - الواهية.

الدلائل على التحديد السابق تجيز القبض على الشخص وتقييد حريته وهى أثنى ما يملك ، لذا يتحتم أن تكون تلك الدلائل كافية وواضحة ، وتكون كذلك إذا كانت على درجة من القوة أو الوضوح يصح معها فى الإفهام إسناد جريمة معينة إلى شخص معين ، وعلى ذلك فإن الدلائل الضعيفة هي التي يأبى العقل معها أولاً يطمئن إلى نسبة الجريمة إلى المجرم.

أمثلة للدلائل الضعيفة والتي لا تجيز بمفردها القبض.

وجود الشخص بالقرب من مسرح الجريمة.

ارتباك الشخص لدي رؤيته لمأمور الضبط القضائي.

وجود خلاف بين المجني عليه والشخص المشتبه فيه.

سبق ارتكاب الشخص لجريمة مماثلة.

مأمور الضبط القضائي وسلطته فى تقدير وجود الدلائل وكفايتها.

وجود الدلائل وكفايتها أمر أو كله المشرع ابتداءً لمأمور الضبط القضائي على أساس أنه تواجد على مسرح الجريمة وإدراك الجريمة بأحد حواسه ومن ثم يكون قريباً من الآثار والأدلة التي خلفتها الجريمة ، وتقدير مأمور الضبط القضائي لوجود الدلائل من ناحية وكفايتها من ناحية أخرى على النحو السابق لا يعني انفراد به هذا التقدير ، فهذا التقدير يخضع لسلطة جهة التحقيق وانتهاءً لتقدير محكمة الموضوع ، وتقدير مأمور الضبط القضائي للدلائل من حيث وجودها وكفايتها يريد إلى معيار منطوق العقل فإذا أتفق تقدير رجل الضبط مع هذا المنطق سلم إجراؤه (صح إجراء القبض) وأن خالفه بطل (بطلان القبض) .

الدلائل الكاذبة والمتهم سيئ الحظ.

الدلائل ليست أدلة ، لكنها كما ذكرنا مجرد شواهد وإمارات يستنتج منها مأمور الضبط القضائي أن شخصا ما هو المتهم بارتكاب الجريمة المتلبس بارتكابها ، ومتى كانت هذه الإمارات والشواهد ترشح توجيه الاتهام ضد شخص معين هو المتهم ، فإن قيام مأمور الضبط القضائي بالقبض عليه يصير إجراء صحيحا لا مطعن عليه.

ومتى كان مأمور الضبط القضائي قد اعتمد فى تقدير وجود هذه الدلائل وفى كفايتها - وكما سلف - على منطق العقل السليم فلا مأخذ عليه فيما قام به من قبض على المتهم.

والتساؤل ٠٠٠ ماذا لو كانت الوقائع التي بني القبض عليها غير صادقة الدلالة ٥٠٠٠

إن التزام مأمور الضبط القضائي ينحصر فى تقدير وجود وكفاية الدلائل وفق معيار العقل والمنطق فإذا أتضح فيما بعد القبض أن الدلائل غير صادقة فإن ذلك لا يؤدي إلى بطلان القبض على أساس أن الدلائل وقت القبض على المتهم كانت موجودة وكافية لتبرير القبض.

انتفاء الدلائل - عدم كفاية الدلائل كسبب للقضاء بالبراءة.

توجيه الاتهام إلى شخص بعينه يستلزم وجود دلائل كافية ووجود الدلائل وكفايتها على النحو السابق - هما المبرر القانوني الوحيد لصحة القبض على شخص ما باعتباره المتهم ، ولذا يبطل القبض ويبطل أي دليل استمد منه أو ترتب عليه إذا انتفت تلك الدلائل أو كانت غير كافية. ذلك أن المشرع يحدث مقابلة دقيقة بين حق الفرد فى حرته الشخصية كحق طبيعي وحق المجتمع فى مكافحة الجريمة بالقبض على مرتكبها فيرجح الأول . مادامت الدلائل على صحة إسناد التهمة إلى شخص مرتكبها غير كافية ومن باب أولى منتفية.

وبطلان القبض لانتهاء الدلائل على إسناد التهمة إلى شخص معين أو عدم كفايتها يترتب عليه وكما سلف بطلان أي دليل استمد من هذا القبض الباطل أو ترتب عليه ، ومسألة تقدير وجود الدلائل وكفايتها من أصعب ما يواجه الدفاع وصولا إلى الدفع ببطلان القبض وما تلاه

من إجراءات إذ على الدفاع أن يتتبع ما أوردته مأمور الضبط القضائي بمحضرة عن وجود تلك الدلائل ومبلغ كفايتها ، ويمكن الصعوبة أن مأمور الضبط إما أن يورد ما يدل على تلك الدلائل فى عبارات فضفاضة غير منضبطة لغويا ولا يوردها مطلقا اكتفاء منه ببيان الجهد الذي بذله للقبض على المتهم كتسبب شخصي منه على وجود تلك الدلائل وكفايتها .

ومما يزيد صعوبة دور الدفاع فى نفي دلائل الاتهام أو عدم كفايتها أن مرد هذا الإثبات ما أوردته مأمور الضبط القضائي بمحضرة .

(من المقرر أن بطلان القبض " لعدم مشروعيته لعدم كفاية دلائل الاتهام أو انتفاءها " ينبنى عليه عدم التعويل فى الإدانة على أي دليل يكون مترتبا عليه أو مستمدا منه) .

□ طعن رقم ٤٧٩١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٤ □

أن إبطال القبض على المطعون ضده - لعدم كفاية دلائل الاتهام أو لانتفاء هذه الدلائل - لازمة بالضرورة إهدار كل دليل أنكشف نتيجة القبض الباطل وعدم الاعتداد به فى إدانته .

□ طعن ١٣٥٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٢/٤/١١ □

الدفع بانتفاء دلائل الاتهام أو بعدم كفايتها .

الدفع بانتفاء دلائل الاتهام أو عدم كفايتها لتوجيه الاتهام وبالتالي القبض على الشخص " المتهم " دفع جوهرى تلتزم المحكمة بالتعرض له إثباتا ونفيا بأسباب منطقية سائغة مستمدة من ظروف الإجراء - القبض - وملابساته الثانية بالأوراق ولذا فان الفصل فى موضوع القضية دون الرد على الدفع ببطلان القبض لانتفاء الدلائل أو لعدم كفايتها قصور فى إيراد الأسباب يبطل الحكم .

والدفع ببطلان القبض لانتفاء دلائل أو عدم كفايتها دفع موضوعي بمعنى أنه دفع بيدي أمام محكمة الموضوع لا إمام قضاء النقض لكونه يحتاج دائما إلى تحقيق فى الموضوع وبحث فى الظروف التي سبقت إجراء القبض ، ومفهوم المخالفة فانه يجوز إبداء هذا الدفع أمام قضاء الموضوع إذا كانت مقوماته واضحة فى أوراق الدعوى والحكم وليست هناك حاجة لإجراء تحقيق

أوبحث فى الموضوع.

الحالة الأولى للتلبس بجريمة مخدرات

مشاهدة الجريمة حال وقوعها

التلبس بمشاهدة الجريمة حال ارتكابها يعني تعاصر زمن وقوع الجريمة مع زمن اكتشافها حيث تشاهد الجريمة في ذات اللحظة التي تقع فيها . فيكون لوقوع الجريمة واكتشاف السلطات لها ذات الحيز الزمني.

الحيز الزمني للفعل المكون للجريمة أو للركن المادي

الحيز الزمني للمشاهدة أو التلبس

وحدة الحيز الزمني للفعل المكون للجريمة وللمشاهدة أو التلبس

واعتبار مشاهدة الجريمة حال أو أثناء وقوعها أحد حالات التلبس يثير تساؤلاً هاماً ٠٠٠ ما المقصود بمشاهدة الجريمة وهل المقصود بالمشاهدة مجرد الرؤية أو الإبصار ٩٠٠٠ مفهوم مشاهدة الجريمة رؤية الجريمة.

لا يقصد بمشاهدة الجريمة مجرد رؤيتها أي إبصارها بالعين ، فللمشاهدة مفهوم أوسع من ذلك يعني إدراك وقوع الجريمة بأي حاسة من الحواس ومن ثم فالمقصود بالمشاهدة هو المعنى العام للإدراك وليس المعنى الخاص بالرؤية.

الحواس أداة الإدراك والمعرفة

حاسة البصر.

حاسة السمع.

حاسة الشم.

حاسة اللمس.

حاسة التذوق.

أولا

إدراك حالة التلبس بحاسة البصر

رؤية الجريمة وهي تقع وتتم.

يتحقق التلبس بهذه الحاسة (حاسة البصر) برؤية مأمور الضبط الجريمة وهي في مجري نفاذها أي وهي تقع وتتم كان يبصر مأمور الضبط القضائي شخصا يخطف سلسلة ذهبية من عنق فتاه أو يضع يده في جيب غيره وينشل حافظته أو يشعل النار في مسكن أو محل ، فمأمور الضبط القضائي في تلك الحالة يشاهد - يبصر - الركن المادي للجريمة أو جزء منه.

من قضاء النقض في تحقق التلبس بالرؤية - الإبصار

(أن رؤية ضابط الشرطة المتهم وهو يغمد سلاحه الأبيض " مطواة " بجسم المجني عليه هو تلبس صحيح لا مرأء فيه) .

□ الطعن ٢٦٩٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/١/٤

(أن رؤية مأمور الضبط القضائي المتهمه وهي تلقي بالمخدر ذلك تلبس بجريمة إحراز جوهر مخدر) .

□ الطعن ١٤٤٤ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٢٨

(أن مجرد رؤية المتهم المطعون ضده حاملا سلاحا يجعله في حالة تلبس بجريمة إحراز سلاح) .

□ الطعن ٩٧٦ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٣

(أن مشاهدة مأمور الضبط القضائي للمتهمين وهم يشعلون النار بمخازن الشركة التي يعملون بها يجعل الجريمة في حالة تلبس) . □ الطعن ٥١٤ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١٦

موضوع - محل - الرؤية أو المشاهدة

ماذا يشاهد مأمور الضبط القضائي . . . ؟

الرؤية أحد وسائل إدراك مأمور الضبط القضائي للجريمة ، ومحل الرؤية أو المشاهدة الجريمة ذاتها وليس المجرم ، فالتلبس حالة نعم ، لكنها حالة تلازم الجريمة لا المجرم ، ومن ثم يتصور وجود الجريمة فى حالة تلبس حال أن مرتكبها بعيدا عن مسرح الجريمة ، ولكون حالة التلبس حالة تلازم الجريمة لا مرتكبها فان المشرع الزم مأمور الضبط القضائي فى الجرائم المتلبس بها (جناية - جنحة) أن ينتقل فورا إلى شرح الجريمة ويعاين الآثار المادية التي خلفتها الجريمة ويثبت بمحضرة حالة الأشخاص والأماكن .

ثانيا

إدراك حالة التلبس بحاسة السمع

يتصور تحقق حالة التلبس بالجريمة بحاسة السمع فى حالتين ، الحالة الأولى ان يكون الكيان القانوني للجريمة المتلبس بها محض ألفاظ وعبارات كما هو الحال فى جرائم القذف والسب ، الحالة الثانية سماع مأمور الضبط القضائي ما ينبئ عن وقوع جريمة كصوت طلق ناري أو صوت استغاثة .

إدراك مأمور الضبط القضائي للجريمة بحاسة السمع لا يعني تحقق حالة التلبس بالرواية عن الغير .

يتحقق التلبس كما أوضحنا سلفاً في هذه الحالة بسماع مأمور الضبط القضائي للألفاظ والعبارات التي إما أن تشكل فى ذاتها جريمة أو تنبئ بذاتها عن حصول جريمة متلبس بها يختلف كليه عن نقل رواية الجريمة إليه ، لأنه وأن كانت وسيلة الإدراك فى الحالتين هي السمع - حاسة السمع - إلا أنه يشترط فى السمع كوسيلة إدراك للجريمة المتلبس بها أن يكون ما تم سماعه مصدرة المباشر الجريمة المتلبس بها ، كواقعة القذف والسب أو كواقعة سماع صوت الطلق الناري وعموماً فإنه

يشترط أن يكون إدراك مأمور الضبط القضائي للجريمة المتلبس بها إدراك مصدره ذات الجريمة لا ما ينقله الغير عنها .

اعتراف المتهم وهل تتحقق به حالة التلبس ... ٩

الاعتراف لفظياً هو مجموع العبارات والكلمات التي تحمل إقراراً من شخص ما بارتكاب جريمة ، ووسيلة إدراك مأمور الضبط القضائي لذلك حاسة السمع ، ورغم ان هذا الإدراك يقيني بمعنى حقيقته إلا انه - الاعتراف مجرد الاعتراف- لا تتحقق به حالة التلبس إلا اذا تزامن وتعاصر وقت الإدلاء بالاعتراف مع وقت ارتكاب الجريمة ، فجوهر التلبس في حالاته الأربعة لا يعني سوي قرب زمن وقوع الجريمة مع زمن اكتشافها ، ولذا فان الاعتراف لا يخلق بذاته حالة تلبس.

من قضاء النقض في بيان إدراك التلبس بالسمع.

(إن مشاهدة الضابط للمتهم يقف على باب الكشك وسماعه أصوات ارتكاب الفحشاء تنبعث من داخله كاف لقيام حالة التلبس التي تبيح لرجال الضبط القضائي دخول المحل ، إذ أن التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها ويكفي أن يكون شاهداً قد حضر ارتكابها وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه متى كان هذا الإدراك يقينياً لا يحتمل شك) .

□ نقض ٢٧/٢/١٩٨٠ المكتب الفني س ٣١ ص ٣٠٢ □

(إن سماع مأمور الضبط القضائي لصوت استغاثة من داخل مسكن يعقبه صوت طلق ناري يجعل من مأمور الضبط أمام حالة تلبس صحيحة قانوناً ولا يضحد ذلك القول بأن مأمور الضبط لم يري من أطلق العيار الناري إذ أن إدراك التلبس لم يشترط القانون فيه حاسة دون غيرها مادامت تؤدي إلى الإدراك الصحيح غير المعيب) .

□ الطعن ٥٤٦٧ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٨/١/٤ □

(تتوافر حالة التلبس بتسمع عضو الرقابة الإدارية للحديث الذي دار بين المتهم وبين الموظف المبلغ في مسكن هذا الأخير) .

□ الطعن ٦٨ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/١/٢٨ □

(يكفي للقول بحصول حالة التلبس قانوناً أن يكون شاهداً مأموراً بالضبط القضائي - قد حضر ارتكابها بنفسه وأدراك وقوعها بأي حاسة يتساوى في ذلك إدراكها بالرؤية أو بالسمع أو بالشم متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تحتل شكاً) .

□ الطعن ٤٧٤٧ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/٢/١ □

(من المقرر أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور بالضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو إدراكها بإحدى حواسه ولا يغنيه عن ذلك أن يتلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل عن الشهود) .

□ الطعن ٢٥٦٩ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/٥/٢٢ □

(حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور بالضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها أو إدراكها بإحدى حواسه ولا يغنيه عن ذلك أن يتلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل عن الشهود طالما أن تلك الحالة قد انتهت بتماحي حتى أثار الجريمة والشواهد التي تدل عليها) .

□ الطعن ١٤٧٥ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٥ □

(يكفي للقول بحصول حالة التلبس قانوناً أن يكون شاهداً مأموراً بالضبط القضائي - قد حضر ارتكابها بنفسه وأدراك وقوعها بأي حاسة يتساوى في ذلك إدراكها بالرؤية أو بالسمع أو بالشم متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تحتل شكاً) .

□ الطعن ٤٧٤٧ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/٢/١ □

إدراك حالة التلبس بحاسة الشم

إدراك الجريمة في حالة التلبس عن طريق حاسة الشم يفترض نوعية محددة من الجرائم وهي التي ينتج عن ارتكبتها انبعاث روائح مميزة يمكن إدراكها بحاسة الشم كجرائم تعاطي بعض أنواع المخدرات وكجرائم الحريق العمدي أو مخالفة اشتراطات قانون البيئة ، ويتحقق التلبس بهذه الحاسة بشم مأمور الضبط القضائي للرائحة المنبعثة والناجمة عن وقوع الجريمة والتي تنبئ عن وقوعها ، وتعد تلك الروائح المظاهر الخارجية التي تدل بصدق على وقوع الجريمة وكما ذكرنا آنفاً فإن مأمور الضبط القضائي يثبت بمحض الضبط وبدقة ماهية ما أدركه تحديداً ليبرر القول بوجود الجريمة في حالة تلبس بما يبيح له سلطتي القبض والتفتيش.

من قضاء النقض في بيان إدراك حالة التلبس بحاسة الشم

دائرة انتشار المخدر مكانياً

(متى كان الثابت أن المتهم هو الذي فتح بنفسه الحقيبة المشتبّه فيها فلما فتحها تصاعدت منها رائحة الأفيون ، فانبعاث هذه الرائحة من الحقيبة يعتبر تلبساً بجريمة إحراز مخدر يخول من شمه من رجال الضبط القضائي سلطتي القبض والتفتيش) .

□ الطعن ١٥٦٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٥/٤ □

انبعاث روائح معينة تنبئ عن وقوع جريمة يشمها مأمور الضبط القضائي.

(ليس في القانون ما يمنع المحكمة - في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى - من الاستدلال على قيام حالة التلبس بناء على ما استخلصته من أقوال الشاهد من شمه رائحة المخدر منبعثة من السيارة التي يمتلكها المتهم ويقودها بنفسه) .

□ الطعن ١١١٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٢ □

إدراك حالة التلبس بحاسة اللمس

يتحقق التلبس بهذه الحاسة بلمس مأمور الضبط القضائي لشيء يحوي جريمة دون تعمد البحث أو التفتيش كان يلمس مأمور الضبط القضائي عفواً ملابس شخص ما فتقع يده على سلاح بارز. وجدير بالذكر أن إدراك حالة التلبس بحاسة اللمس يواجهه بمشكلة هامة مقتضاها أن حاسة اللمس كأحد وسائل الإدراك والمعرفة لا تتصدى أولاً لتعمل إلا بصدد الأشياء غير المرئية أو الغير واضحة الأمر الذي قد يتعارض مع مفهوم حالة التلبس بما تفترضه من وضوح المظاهر الخارجية أو وضوح الآثار التي تتخلف عن الجريمة ، إلا أن محكمة الموضوع فى حدود سلطتها فى تقدير الدليل لها الأخذ بما أسفرت عنه حاسة اللمس من إدراك لوقوع الجريمة ، وخلاصة ما يمكننا قول أن حاسة اللمس قد تؤدى بالفعل إلى إدراك وقوع جريمة ويكون اللمس هو وسيلة التثبيت من وقوع الجريمة أو وسيلة إدراك المظاهر الخارجية التي تنبئ عن وقوع الجريمة.

من قضاء النقض فى بيان إدراك حالة التلبس بحاسة اللمس

(إذا كانت الثابت من الحكم أن الشاهد - مأمور الضبط القضائي - وحال وجودة بأحد وسائل المواصلات العامة وبسبب الزحام لمس عفواً ملابس المتهم فوقعت يده على مسدس فإن الجريمة تكون فى حالة تلبس ولا يقدر فى ذلك أن مأمور الضبط لم يري السلاح (المسدس) بل إدراكه بحاسة اللمس ، لأن المشرع لم يحدد وسيلة بعينها لإدراك حالة التلبس فكما يصح إدراك الجريمة بمشاهدتها يصح إدراكها بحاسة اللمس مادام الشاهد لم يتعمد الاحتكاك بالمتهم أو تفتيشه) .

□ الطعن ١٤٣٩ لسنة ٧٠ جلسة ٢٠٠١ □

خامساً

إدراك حالة التلبس بحاسة التذوق

حاسة التذوق كأحد وسائل الإدراك لحالة التلبس تقتضي بطبيعتها كذلك نوعيه خاصة من الجرائم وهي تتعلق دوماً بقضايا الأطعمة والأشربة وما يطرأ عليهما من تغيرات تؤدي إلى فسادها وبالتالي إحداث تغير في الطعم والمذاق ويتحقق التلبس بهذه الحاسة إذا ما تناول مأمور الضبط أحد الأطعمة أو المشروبات وتبين فساده لتغير طراً على نكهته الطبيعية أو المعتادة.

وحاسة التذوق كغيرها من الحواس كوسيلة إدراك ومعرفة وتميز إلا إنها وكما سبق تنحصر وظيفتها ودورها في مجال معرفي معين هو ما تعلق بالطعم والمذاق ، ولذا فإن اعتماد الحكم على حاسة التذوق للقول بحصول حالة تلبس بجريمة فساد أغذية أو مشروبات أمر غير مستبعد ذلك أن حرية المحكمة في تقدير الدليل يمنحها حق استخلاصه من أي مصدر مادام المصدر غير محظور قانوناً والثابت أن كل الحواس سواء في إدراك حالة التلبس مادام الإدراك يقينياً دون شك أو تأويل أو احتمال .

من قضاء النقض في بيان إدراك حالة التلبس بحاسة التذوق

(إذا كانت الواقعة - وكما أثبتها الحكم - أن الشاهد - مأمور الضبط القضائي تناول مشروب - وما أن تناوله إلا وإدراك فساداً للتغير الواضح في الطعم والرائحة فإن حالة التلبس تكون قائمة قانوناً) .

□ الطعن ١٣٥٤ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٤ □

مشكلة خداع الحواس وأثره على قيام حالة التلبس

يقصد بخداع الحواس أن يكون الإدراك المتحصل عن استخدام مأمور الضبط القضائي لأحد حواسه في إدراك حالة التلبس - إدراك ناقص أو معيب كان يلتبس الأمر على مأمور الضبط

القضائي فلا يدرك بشكل يقيني وقوع الجريمة أو المظاهر الخارجية والتي تنبئ عن وقوعها وأي كانت وسيله إدراك الجريمة ومظاهرها الخارجية (رؤية - سمع - لمس - تذوق - شم) فانه يشترط حماية للحرية الشخصية أن تكون يقينية.

من قضاء النقض في اشتراط حصول الإدراك اليقيني للجريمة أيا كانت وسيلة أو حاسة الإدراك. (حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها أو إدراكها بحاسة من حواسه).

□ الطعن ٨٩٥٤ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٤ □

(حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو إدراكها بإحدى حواسه ولا يغنيه عن ذلك أن يتلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل عن الشهود).

□ الطعن ٨١١١ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/١/٢٢ □

(ويكتفي لتوافرها - حالة التلبس - أن يكون مأمور الضبط القضائي حضر ارتكابها بنفسه أو أدراك وقوعها بأية حاسة من حواسه متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تحتمل الشك).

□ الطعن ٦٤٥٥ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٤ □

الحالة الثالثة للتلبس بجريمة مخدرات

تتبع المجني عليه أو العامة للمتهم مع الصباح

التلبس بتتبع الجاني (المتهم) أثر وقوع الجريمة يعني أن الجريمة قد وقعت ولكن ثمة فارق زمني بين وقوع الجريمة واكتشافها ، ومن ثم فان الحيز الزمني لوقوع الجريمة لا يتعاصر مع الحيز الزمني لاكتشافها بل ثمة تداخل أو تقارب بينهم.

الحيز الزمني لوقوع الجريمة

الحيز الزمني لاكتشاف الجريمة بتتبع المجني عليه أو العامة للمتهم مع الصياح

التلبس بتتبع المجني عليه أو العامة للمتهم تلبس حكمي لأن لوقوع الجريمة حيز زمني مختلف عن الحيز الزمني لاكتشافها وأن ثمة تداخل بينهما وهو ما يبرر التلبس بما يرتبه عليه القانون من سلطات استثنائية لمأمور الضبط القضائي.

التتبع كأداة اتهام في الجريمة المتلبس بها

يقصد بالتتبع المطاردة ، والتتبع يتضمن اتهاماً صريحاً من أفراد قد يكون من بينهم شهود رؤية ، ووفق صريح النص فإنه يشترط أن يكون التتبع مصحوباً بالصياح كأحد أساليب توجيه الاتهام وحصره في شخص بعينه.

ولا يشترط في التتبع أن يكون بالعدو خلف المتهم ، بل يتحقق التتبع بمجرد الصياح للقبض على المتهم ولو لم يصحبه عدو أو تتبع مادي . فغاية التتبع توجيه الاتهام وحصره في شخص يعينه هو المتهم ، فالتتبع أداة اتهام لا أكثر.

الخطأ في التتبع (الخطأ في تحديد شخص المتهم) .

يتخذ الخطأ في التتبع أحد ثلاث صور يشكل كل منها اعتداءً على حرية الشخص (المتهم) ويؤدي الخطأ التتبع في بعض صورة إلى انتفاء حالة التلبس كما يلي.

الصورة الأولى

الخطأ في الشخص (المتهم سيئ الحظ) .

تتحقق هذه الصورة من صور الخطأ في التتبع (المطاردة) بمطاردة شخص غير المتهم الحقيقي ، وبالأدق القبض على شخص برئ ليس هو المتهم الحقيقي ، فالصياح كحالة مصاحبة للمطاردة قد تؤدي إلى ظهور علامات ارتباك على شخص آخر خلاف المتهم الذي يتمكن من الفرار ، فيلقي القبض خطأ على المتهم سيئ الحظ ، ورغم الخطأ في شخص المتهم إلا أن حالة التلبس تعد حينئذ

قائمة قانونا بتوافر أسس التلبس (زمن التلبس + مظاهر خارجية تؤيد) الأمر الذي يجوز معه رغم الخطأ في شخص المتهم القبض عليه وتمتيشه.

الصورة الثانية

الخطأ في قياس الزمن.

تتحقق هذه الصورة من صور الخطأ في التتبع بوجود فاصل زمني طويل بين وقوع الجريمة وحصول التتبع ، كان يمر المتهم بعد عدة أيام بالمنطقة التي ارتكب فيها جريمته فيتبعه المجني عليه أو العامة ، والحال أن المفهوم المبسط للتلبس بأنه الزمن القصير بين وقوع الجريمة واكتشافها ينفي اعتبار تلك الحالة من حالات التلبس.

الصورة الثالثة

الخطأ في تقدير المظاهر الخارجية.

تتبع المجني عليه أو العامة للمتهم وأن كان أحد حالات التلبس التي أوردها المشرع بالمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية إلا أن التتبع كفعل يرتبط حتما ومنطقا بفعل سابق عليه هو وقوع جريمة ، والتتبع يعني اتهاما صريحا بارتكاب الجريمة ، لذا يلزم أن يسبق التتبع وقوع جريمة بالفعل وأن يكون التتبع هو أداة الاتهام فيها ، فالتتبع المجرد أي الخالي من وجود جريمة سابقة عليه لا يخلق أحد حالات التلبس قانونا والقول بغير ذلك عبث ، فيتحتم وجود جريمة ، ويتحتم وجود مظاهرها الخارجية.

الحالة الثانية للتلبس بجريمة مخدرات

مشاهدة الجريمة عقب ارتكابها ببرهة يسيرة

التلبس بمشاهدة الجريمة عقب ارتكابها ببرهة يسيرة يعني أن الجريمة قد وقعت بمعنى تمام حدوثها لكن اكتشافها (إدراك مأمور الضبط القضائي لها بأي حاسة من حواسه) تراخي فلم يتعاصر مع وقوعها فلم يشاهد مأمور الضبط القضائي أي ركنها المادي وهو يقع ويتم ، فثمة فارق زمني بين وقوع الجريمة واكتشافها عبر عنه النص بالبرهة اليسيرة أي اللحظة أو اللحظات القصيرة فالحيز الزمني لوقوع الجريمة يتقارب مع الحيز الزمني لاكتشافها دون أن يتعاصر معه.

الحيز الزمني

للفعل المكون

للجريمة

الحيز الزمني للمشاهدة أو

التلبس أو الإدراك

تقارب الحيز الزمني للجريمة مع الحيز الزمني لمشاهدتها

التلبس بمشاهدة الجريمة عقب ارتكابها ببرهة يسيرة وتقارب الحيز الزمني لوقوع الجريمة مع الحيز الزمني لمشاهدتها - تقارب زمني دون تعاصر كما في الحالة الأولى من حالات التلبس حيث يتعاصر ويتزامن الفعل المكون للجريمة مع مشاهدتها أي التلبس بها

مفهوم مشاهدة الجريمة عقب ارتكابها ببرهة يسيرة

في هذه الحالة من حالات التلبس لم يشاهد مأمور الضبط القضائي وقوع الجريمة ، بمعنى أنه لا يدرك بأي حاسة من حواسه وقوع الفعل المادي المكون للجريمة بل أدرك الجريمة بعد تمام وقوعها

وارتكابها ، صحيح أنها وقعت كما عبر عنها نص المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية منذ برهة يسيره ، إلا أنه - مأمور الضبط القضائي - لم يعاصر وقوعها .

والتساؤل ٠٠٠ ماذا يشاهد (يدرك) مأمور الضبط القضائي في هذه الحالة من حالات التلبس ٠٠٠ خاصة أن الجريمة تكون قد وقعت وتمت بالفعل ٩٠٠٠ ؟

التلبس بمشاهدة مأمور الضبط القضائي الجريمة عقب ارتكابها ببرهة يسيرة يثير على المستويين القانوني والعملي عدة تساؤلات تتعلق بمفهوم المشاهدة ومحل المشاهدة أو موضوعها في هذه الحالة من حالات التلبس .

معني المشاهدة

مشاهدة الجريمة لا يعني وكما سبق مجرد رؤيتها أي إبصارها بحاسة البصر بل للمشاهدة مفهوم أو سع يعني إدراك وقوع الجريمة بأي حاسة من الحواس الإنسانية مادام الإدراك يقيناً بعيداً عن الشك والظن والاستنتاج ، فكما يصح إدراك وقوع الجريمة بالرؤية يصح إدراكها بحاسة السمع أو الشم أو اللمس أو التذوق بل أن من الحواس البشرية ما لا يمكن إدراك الجريمة إلا من خلالها دون غيرها كحاسة تذوق الطعام والشراب الفاسد .

موضوع المشاهدة

نكرر أن التلبس بمشاهدة - بإدراك - الجريمة أثر وقوعها ببرهة يسيرة يعني أن الجريمة تمت بمعني اكتمال حدوثها ، ومن ثم فإن موضوع المشاهدة في هذه الحالة من حالات التلبس لن يكون مشاهدة الجريمة في مجري نفاذها أي وهي تقع وتتم . لأنها بالفعل وقعت وتمت - بل مشاهدة الآثار التي خلفتها الجريمة ، مع اعتبار أنه يشترط في هذه الآثار - وعلى حد تعتبر قضاء النقض أن تكون لازالت بادية تنبئ عن وقوع جريمة فنار الجريمة لم تخدم بعد ودخانها لازال داخناً ، وهو ما يبرر - وحده - اعتبار الجريمة في حالة تلبس .

فالجريمة في هذه الحالة من حالات التلبس وأن وقعت فعلاً ولم تدرك السلطات لحظة وقوعها

إلا إنها وقعت منذ زمن قصير للغاية دلالة ذلك أن أثارها لازالت باقية فنار الجريمة لم تخدم ودخانها لازال داخناً.

أمثلة لحالات التلبس بمشاهدة الجريمة عقب ارتكابها ببرهة يسيرة.

مشاهدة القاتل وهو يغادر مسرح الجريمة .

مشاهدة السارق خارجاً بالمسروقات.

مشاهدة الحريق ونارها تتأجج.

افتعال حالة التلبس

التلبس بمشاهدة الجريمة عقب ارتكابها ببرهة يسيرة ، ويعني وكما أوضحنا أن مأمور الضبط القضائي لم يشاهد الجريمة ذاتها في مجري نفاذها ووقوعها بل شاهد فقط أثارها ، صحيح أن الجريمة وقعت منذ لحظة قصيرة (برهة يسيرة) وأثارها لازالت باقية وواضحة وظاهرة لكنها في كل الأحوال آثار ، وتلك الآثار هي ما يعبر عنه بالمظاهر الخارجية التي تتخذ دليلاً على وجود الجريمة في حالة تلبس ، وممكن الخطورة أن بعض الجرائم لا يتخلف عن ارتكابها آثار مادية يمكن معها القول بوجود الجريمة في حالة تلبس بمشاهدة الجريمة عقب ارتكابها ببرهة يسيرة ، فجريمة الشروع في القتل إذا لم يصب المجني عليه لا يتخلف عنها آثار مادية وكذلك جريمة السرقة بالنشل.

والتساؤل ٠٠٠ هل يشترط للقول بوجود تلبس بمشاهدة الجريمة عقب ارتكابها ببرهة يسيرة أن يتم العثور على آثار الجريمة عقب وقوعها ٩٠٠٠

الإجابة على هذا التساؤل تقتضي إعادة الحديث عن جوهر التلبس أو ركائز التلبس كما يلي ٠٠٠

دلائل البراءة في قضايا التلبس بالمخدرات

لا حديث عن جريمة في حالة تلبس إلا إذا توافر شرطان .

الشرط الأول :- مشاهدة الجريمة ذاتها وهي تقع وبالأدنى مشاهدة مجموع المظاهر الخارجية التي تنبئ عن وقوعها جريمة .

الشرط الثاني :- لحظة معينة يتم خلالها مشاهدة وقوع الجريمة وبالأدنى مشاهدة المظاهر الخارجية التي تنبئ عن وقوعها .

مقتضى ذلك أنه لا تلبس دون مشاهدة الجريمة ذاتها وهي تقع ، وبالأدنى مشاهدة المظاهر الخارجية التي تنبئ عن وقوعها منذ برهة يسيرة (والمشاهدة بمعنى الإدراك) والقول بعدم اشتراط وجود آثار مادية يعني فتح الباب للكيد والاختلاق لأن مجرد إدعاء المجني عليه أو غيره بوقوع جريمة دون أن يشاهدها أي يدركها أو يشاهد آثارها مأمور الضبط القضائي يعني انهيار الضوابط والضمانات التي تحيط بالتلبس كنظام استثنائي .

وإزاء ضرورة وجود مظاهر خارجية وبالأدق وجود آثار لجريمة للقول بوجود حالة تلبس . فلا تلبس في إدعاء راكب في حافلة بسرقة حافظته نقوده ما لم يتأيد ما يزعمه بأحد المظاهر الخارجية التي يمكن مشاهدتها أو إدراكها كان يشاهد قطع في موضوع الجيب من ثوبه - أو تري على ارض الحاملة أوراق تخصه يستدل منها على أنها سقطت أثناء السرقة أو يري أحد الركاب السارق يقفز من السيارة وهي تجري مسرعة .

التلبس بالآثار المعنوية للجريمة

القول بوجود الجريمة في حالة تلبس يعني أن مأمور الضبط القضائي أما شاهد الجريمة وهي تقع أي في مجري نفاذها (الحالة الأولى من حالات التلبس بالجريمة) أو أما شاهد الآثار التي تخلفت عن وقوع الجريمة تلك الآثار والتي تنبئ عن وقوعها (الحالة الثانية) و آثار الجريمة أو المظاهر الخارجية للجريمة والتي يتحتم أن يدركها (يشاهدها) مأمور الضبط القضائي قد تكون أثارا معنوية ، ويقصد بالآثار المعنوية ، الآثار النفسية التي يخلفها وقوع الجريمة في نفس المجني

عليه أو الغير ممن يتواجد على مسرح الجريمة ، ولذا فان انفعال المجني عليه وقوعها أثر الشروع فى قتله برصاصه لم تصبه أو تجمع الناس فى مكان الجريمة وقد اعتراهم الخوف والذهول تعد من المظاهر الخارجية التي تتوفر معها حالة التلبس بمشاهدة الجريمة عقب ارتكابها ببرهة يسيرة وبالأدق بمشاهدة المظاهر الخارجية الدالة على وقوع الجريمة.

دور المحامي في بيان انتفاء حالة التلبس عن طريق قياس الزمن بين وقت وقوع الجريمة ووقت اكتشاف السلطات لها.

قياس الزمن فى الحالة الثانية من حالات التلبس

التلبس بمشاهدة الجريمة عقب ارتكابها ببرهة يسيرة يعني أن هناك فاصل زمني بين وقوع الجريمة واكتشافها.

الفاصل الزمني بين

اكتشاف وقوعها

وقوع الجريمة

وقد كان المشرع حذرا للغاية فى استعمال الألفاظ التي تدل على ضيق وقصر هذا الفاصل الزمني بين وقوع الجريمة واكتشافها فاستخدام عبارتي (عقب ارتكابها - وبرهة يسيرة) ليدل على أن إرادته تقتصر على فاصل زمني قصير للغاية.

وفى مجال التطبيق فان لمحكمة النقض رأي أو اتجاه مختلف ، فمحكمة النقض تميل إلى التوسعة على رجال الضبط القضائي فمفهوم البرهة اليسيرة لديها وكما يتضح من أحكامها تعني الوقت اللازم أو الكافي لانتقال مأمور الضبط القضائي إلى مسرح الجريمة ، انتقل فورا أو تراخي انتقاله أو تعمد التأخير لا يهم ، المهم أن مأمور الضبط يشاهد آثار الجريمة وهي لا تزال بادية وواضحة.

من قضاء النقض فى بيان

اتجاه محكمة النقض إلى التوسعة على رجال الضبط القضائي بتفسير عبارتي (عقب ارتكابها - ببرهة يسيرة) بأنه الوقت اللازم أو الكافي لانتقال مأمور الضبط القضائي إلى مسرح الجريمة.

(لا ينفى قيام حالة التلبس كون مأمور الضبط القضائي قد انتقل إلى محل الحادث بعد وقوعه بزمن مادام أنه بادر إلى الانتقال عقب عمله مباشرة ومادام أنه شاهد آثار الجريمة بادية وليس في مضي الوقت الذي مضي بين وقوع الجريمة وبين حضور شاهد الواقعة - مأمور الضبط القضائي - ما تنفي به حالة التلبس كما هي معروفة به في القانون مادام أن تقدير الفترة الزمنية بين وقوع الجريمة وبين كشف أمرها بمعرفة رجال الضبط القضائي مما تستقل به محكمة الموضوع).

□ الطعن ٥٩٩٦ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٤ □

(إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم تدل على أن عمدة البلد - أحد مأموري الضبط القضائي - بلغ بحادثة القتل عقب وقوعها فبادر إلى محل القتل - مسرح الجريمة - وتحقق من وقوعها قبل إبلاغه عنها فأسرع إلى منزل المتهم لتفتيشه فإن هذا التفتيش يعتبر حاصلًا في حالة تلبس ويكون صحيحًا قانونًا وليس ينفى قيام حالة التلبس كون العمدة وهو أحد مأموري الضبط القضائي قد انتقل إلى محل الحادثة بعد وقوعها بزمن مادام الثابت أنه بادر إلى الانتقال عقب عمله مباشرة ومادام قد شعر آثار الجريمة بادية).

□ ١٩٣٦/٣/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٤٩ ص ٥٨٣ □

نقد محكمة النقض المشرعة

التلبس نظام قانوني المشرع وحدة من يحدد حالاته وصورة وأحكامه وأحكام النقض المشار إليها تجعل من محكمة النقض مشرعا وتهدد بأحكامها الضمانات التي أحاط بها المشرع نظام التلبس.

أسباب نقد أحكام النقض

أولا :- أنه لا يكفي للقول بحصول التلبس بمشاهدة الجريمة عقب وقوعها ببرهنة ويسيرة أن ينتقل مأمور الضبط القضائي إلى مسرح الجريمة (محل الواقعة) عقب إبلاغه بوقوع الجريمة ومشاهدة آثارها لأن التعاقب الذي إرادة المشرع هو التعاقب بين وقوع الجريمة واكتشافها وليس التعاقب بين الإبلاغ عن الجريمة والانتقال إلى مسرح الواقعة ، فالتلبس بما يبيحه لمأمور الضبط

إليه ، وهو ما يبرر اعتبار وجود تلك الأشياء مع المتهم من مظاهر الخارجية التي تنبئ عن وجود جريمة متلبسا بارتكابها ويضاف إلى الصلة بين تلك الأشياء ووقوع الجريمة شرط آخر مستفاد من نص المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية مقتضاه أن يكون المتهم حاملا لتلك الأشياء فى وقت مقارب لوقوع الجريمة وهو شرط الزمن فى التلبس .

التساؤل الثاني ١٠٠٠ المقصود بالآثار أو العلامات التي توجد بالمتهم ١٠٠٠ ؟

يورد الفقه عدة أمثلة لتلك الآثار أو العلامات التي توجد بالمتهم ويلزم أن تفهم عبارة ١٠٠٠ إذا وجدت به ١٠٠٠ بأن تلك الآثار أو العلامات محلها جسم المتهم أو ملبسة . كخدوش أو جروح أو تسليخات أو بقع دموية ، ويشترط أن تكون هناك صلة كذلك بين وجود تلك الآثار أو العلامات بجسم المتهم أو ملبسة وبين وقوع الجريمة بحيث يمكن اعتبارا تلك الآثار أو العلامات قرينة على وقوع الجريمة من المتهم .

قرينة التلبس بالجريمة فى الحالة الرابعة من حالات التلبس بالجريمة

القول بتوافر حالة التلبس بوجود المتهم بعد وقوع الجريمة بوقت قريب حاملا أشياء أو به آثار يستدل منها على أنه فاعل لها أو شريك فيها يعني أن الشارع ربط حالة التلبس الحالة الأخيرة من حالات التلبس بضبط المتهم فى حالة معينة تعد قرينه كافيته على ارتكاب الجريمة .

الحيز الزمني للحالة الرابعة من حالات التلبس

اشترط المشرع أن يكون ضبط المتهم متلبسا بعد وقت قريب وعبارة (وقت قريب) والتي أوردها المشرع أثارت جدلا واسعا إلى الحد الذي دعي بعض الفقه إلى القول بأن تلك الحالة لا تعد من حالات التلبس لفقد عنصر الزمن فى التلبس ، إلا أن الجانب الغالب فى الفقه والقضاء يرى أن تحديد المفهوم من عبارة بوقت قريب يجب ألا تتجاوز مفهوم نظام التلبس ذاته والأمر إنهاء موكول لمحكمة الموضوع .

لحيز الزمني لوقوع الجريمة

الحيز الزمني

لضبط المتهم

وكشف الجريمة

يلاحظ تباعد الحيز الزمني لوقوع الجريمة عن الحيز الزمني لاكتشافها ، وهو ما عبر عنه نص

المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية بعبارة ٠٠٠ وقت قريب

القبض علي المتهم بأحد جرائم المخدرات كأثر لوجود حالة التلبس

تعريف القبض

القبض علي المتهم عبارة عن مجموعة احتياطات وقتية صرف للتحقق من شخصية المتهم وإجراء التحقيق الأولي ٠٠ وهي احتياطات متعلقة بحجز المتهمين ووضعهم في أي محل كان تحت تصرف البوليس لمدة بضع ساعات كافية لجمع الاستدلالات التي يمكن أن يستنتج منها لزوم توقيع الحبس الاحتياطي، وصحته قانوناً ، وفي تعريف آخر قيل أنه إمساك المقبوض عليه من جسمه و تقييد حركته و حرمانه من حرية التجول دون أن يتعلق الأمر على قضاء فترة زمنية معينة ، أما عن المدة التي يجوز قانوناً القبض علي المتهم خلالها ، فالمقرر قانوناً أنه لا يمتد لأكثر من يومين ، يوم واحد - ٢٤ ساعة - قبل تحويل المتهم إلى النيابة ، يوم آخر - ٢٤ ساعة - بمعرفة النيابة علي ذمة التحقيق والتصرف .

القبض علي المتهم هو أهم الإجراءات التي يملكها مأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجريمة

لا شك أن القبض علي المتهم هو أهم الإجراءات التي يملكها مأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجريمة . إذ أن القبض إجراء من إجراءات التحقيق وليس من إجراءات الاستدلال ، فلا يملكه إلا سلطة التحقيق ولكن استثنيت حالة التلبس بنص المادة ٤١ من الدستور ، فنصت علي أن " الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض علي أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة ، وذلك وفقاً لأحكام القانون ، ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطي " .

في تعريف القبض قضي : القبض على الشخص هو إمساكه من جسمه و تقييد حركته و حرمانه من حريته في التجول كما يريد دون أن يتعلق الأمر بقضاء فترة زمنية معينة.

(الطعن ١٢٨١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٢)

في حظر القبض إلا في حالات التلبس قضي : المادة ٣٤ إجراءات جنائية بعد تعديلها لا تجيز القبض على المتهم إلا في أحوال التلبس.

(الطعن ٩٣٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١/٤)

شروط القبض علي المتهم في أحوال التلبس بأحد جرائم المخدرات .

يشترط لصحة القبض المخول لمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس عموماً والتلبس بجرائم المخدرات علي وجه الخصوص :

الشرط الأول : أن تكون الجريمة المتلبس بها جنائية أو جنحة معاقب عليها بالحبس مدة تزيد علي ثلاثة اشهر

الشرط الثاني : أن تتوافر دلائل كافية علي اتهام الشخص الذي يوقع عليه القبض بارتكاب هذه الجريمة ، ويقصد بالدلائل - التي تجيز القبض - العلامات المستفادة من ظاهر الحال.

وفيما يلي نعرض لأهم أحكام محكمة النقض الخاصة بالقبض المترتب علي توافر حالة من حالات التلبس ، ليس بقصد لمجرد إيراد هذه الأحكام وإنما لتوظيف هذه الأحكام وبيان كيفية الاستفادة منها ، ولذا رأينا أن نجمع هذه الأحكام في نسق قواعد عامة

القاعدة الأولى

أن الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض علي أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع

المادة ٤١ الفقرة الأولى من الدستور نصت علي أن الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة

لا تمس، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض علي أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة ، وذلك وفقا لأحكام القانون وكان مؤدي هذا النص أن أي قيد يرد علي الحرية الشخصية بوصفها حقا طبيعيا من حقوق الإنسان يستوي في ذلك أن يكون القيد قبضا أو تفتيشا أو حبسا أو منعا من التنقل أو كان دون ذلك من القيود ، لا يجوز إجراءه إلا في حالة من حالات التلبس كما هو معرف قانونا ، أو بإذن من السلطات القضائية المختصة ، وكان الدستور هو القانون الوضعي الأسمى صاحب الصدارة علي ما دونه من التشريعات يجب أن تنزل عند أحكامه فإذا ما تعارضت هذه وتلك وجب التزام أحكام الدستور وإهدار سواها يستوي في ذلك أن يكون التعارض سابقا أم لاحقا علي العمل بالدستور ، وكانت المادتان ٣٥، ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ قد أجازتا لمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات أو الجنح المعاقب عليه بالحبس لمدة تزيد علي ثلاثة اشهر أن يقبض علي المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية علي اتهامه بالجريمة فان لم يكن حاضرا جاز لمأمور الضبط القضائي أن يصدر أمرا بضبطه وإحضاره ، وكانت المادة ٤٦ من القانون ذاته تجيز تفتيش المتهم في الحالات التي تجيز فيها القبض عليه قانونا فإذا جاز القبض علي الشخص جاز تفتيشه وان لم يجز القبض عليه لم يجز تفتيشه وبطل ما أسفر عنه القبض والتفتيش الباطلان .

(الطعن ٢١٦٤٦ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٢٢) .

تأكيد القاعدة السابقة : لمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس في الجنايات أن يقبض علي المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية علي اتهامه ، فإذا لم يكن حاضرا جاز للمأمور إصدار أمر بضبطه وإحضاره

لما كانت المادتان ٣٥، ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلتان بقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ المتعلق بضمان حريات المواطنين قد أجازتا لمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس في الجنايات أن يقبض علي المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية علي اتهامه ، فإذا لم يكن حاضرا جاز للمأمور إصدار أمر بضبطه وإحضاره ، كما أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها

وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن ضابط الواقعة قام بضبط الطاعن الأول وتفتيش مسكنه نفاذا لإذن النيابة العامة فعثر علي المستندات المزورة التي عددها الحكم بمدونته وقد دلّه علي أن الطاعن الثاني شريكه في التزوير ، ومن ثم فإن انتقال مأمور الضبط القضائي إلى الطاعن الثاني وضبطه يكون إجراء صحيحا في القانون إذ بضبط المستندات المزورة بمسكن الطاعن الأول تكون الجريمة متلبسا بها مما يبيح لمأمور الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض علي كل من يقوم دليل علي مساهمته فيها بغير إذن من النيابة العامة ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن الثاني من بطلان القبض عليه دفاع قانوني ظاهر البطلان ولا علي الحكم إن التفت عن الرد عليه . هذا فضلا عن انه لا جدوى من النعي علي الحكم عدم الرد علي الدفع ببطلان القبض علي الطاعن الثاني ما دام البين من الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ومن استدلاله أن الحكم لم يستند في الإدانة إلى دليل مستمد من القبض المدعي ببطلانه وإنما أقام علي الدليل المستمد من أقوال شهود الإثبات وتقارير قسم أبحاث التزييف والتزوير وهو دليل مستقل عن القبض ويكون ما يثيره الطاعن الثاني في هذا الشأن غير مقبول .

(الطعن ٥٧٦٩ لسنة ٦٠ ق لجلسة ١١/٣/١٩٩٩).

تأكيد القاعدة السابقة : المادة ٣٤ إجراءات جنائية أجازت لرجل الضبط القضائي القبض على المتهم في أحوال التلبس

إن المادة ٣٤ إجراءات جنائية قد أجازت لرجل الضبط القضائي القبض على المتهم في أحوال التلبس بالجنح بصفة عامة إذا كان القانون يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر ، و العبرة في تقدير العقوبة بما يرد به النص عليها في القانون لا بما ينطق به القاضي في الحكم .

(الطعن ٤٨٣ لسنة ٤٥ ق لجلسة ٧/١/١٩٧٦)

القاعدة الثانية

أن حالة التلبس تخول لرجال الضبطية القضائية حق القبض و التفتيش بالنسبة لمن توجد أمارات

أو دلائل قوية على ارتكابهم لتلك الجريمة

لما كانت الحالة من حالات التلبس فلا على مأمور الضبط القضائي إن هو لم يسع للحصول على إذن من سلطة التحقيق بالقبض و التفتيش لم يكن في حاجة إليه .

(الطعن ٩٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٢/٦/١٩٥٤)

إن حالة التلبس بالجناية تخول لرجال الضبطية القضائية حق القبض و التفتيش بالنسبة لمن توجد أمارات أو دلائل قوية على ارتكابهم لتلك الجريمة . فإذا كان الثابت بالحكم أن أحد رجال الضبطية القضائية الذي تكرر في زي مروج لأوراق النقود المزعم تقليدها وشهد مقارفة المتهمين إياها و من بينهم المتهم (الطاعن) و كان متصلا في ذات الوقت برجال الضبط الذين حضروا و ضبطوا هذا المتهم وهو على سلم الدار ثم قبضوا على بقية أفراد العصابة و هم متلبسون و ضبطوا معهم أدوات التزييف ، ثم فتشوا منزل المتهم فهذا التفتيش صحيح لحصوله في حالة التلبس بالجناية .

(الطعن ٨٧٥ لسنة ٦٦ ق جلسة ٦/١/١٩٩١)

و في بيان كيفية تقدير الدلائل قضي : إن تقدير الدلائل التي تسوغ لمأمور الضبط القبض و التفتيش و مبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره هذا خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

(الطعن ٧٦٣ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٦/٥/١٩٧٥)

تأكيد القاعدة السابقة : انه و إن كان يجب أن يكون أمر الضبط و الإحضار مبني على توافر دلائل قوية على اتهام المتهم إلا أن تقدير تلك الدلائل منوط بالنيابة العمومية التي من اختصاصها إصدار هذا الأمر و محكمة الموضوع مراقبة تقرير النيابة لكفاية الدلائل التي أصدرت أمر الضبط بناء عليها .

(الطعن ٩٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ٨/١١/١٩٨١)

أجازت المادتان ٣٥، ٣٤ أج لمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات أو الجنح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر أن يقبض على المتهم الذي توجد دلائل كافية على اتهامه ، كما خولته المادة ٤٦ من القانون ذاته تفتيش المتهم في الحالات التي يجوز فيها القبض عليه قانوناً.

(الطعن ٤٦١ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٤)

القاعدة الثالثة

حالة التلبس تجيز لمأمور الضبط القضائي دون إذن من النيابة العامة

حالة التلبس تجيز لمأمور الضبط القضائي دون إذن من النيابة العامة الأمر بالقبض على المتهم الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في الجنايات وفي جنح حددها القانون وتفتيشه وتفتيش منزله لضبط الأشياء التي تقيد في كشف الحقيقة إذا اتضح من أمارات قوية وجودها فيه عملاً بالمواد ٣٠ و ٣٤ و ٤٦ و ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية مباشرة النيابة . العامة للتحقيق لا تمنع مأمور الضبط - في حالة التلبس بالجريمة - من القبض على مقترفها وتفتيشه وتفتيش منزله الذي لم يسبق للنيابة العامة تفتيشه وذلك دون حاجة إلى إذن مسبق بها.

(الطعن ٩٨٢ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٢/٢/٥)

إن الثابت بالحكم لا يستفاد منه أن المتهم قد شوهد وقت ضبطه في حالة تلبس ، بل يفيد انه لم يلق المخدر الذي كان معه إلا عند محاولة رجال البوليس القبض عليه لتفتيشه ، فلا يجوز الاستشهاد عليه بالمخدر المضبوط ، فان ضبطه ما كان ليحصل لولا محاولة القبض عليه بغير حق .

(نقض جلسة ١٣/١/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج٥ ق ١٨٥ ص ٣٥١)

القاعدة الرابعة

بطلان القبض لعدم مشروعيته ينبني عليه عدم التعويل في الإدانة على أي دليل يكون مترتبا عليه أو مستمدا منه

ما بني على الباطل فهو باطل أحد أهم القواعد التي تقررت لحماية الحرية الشخصية وتقرز هذه القاعدة عدة نتائج هامة صاغتها الأحكام الآتية :

من المقرر أن بطلان القبض لعدم مشروعيته ينبني عليه عدم التعويل في الإدانة على أي دليل يكون مترتبا عليه أو مستمدا منه ، و تقدير الصلة بين القبض الباطل و بين الدليل الذي تستند إليه سلطة الاتهام أيا ما كان نوعه من المسائل الموضوعية التي يفصل فيها قاضي الموضوع بغير معقب ما دام التدليل عليها سائغا و مقبولا و لما كان إبطال القبض على المطعون ضده لازمه بالضرورة إهدار كل دليل انكشف نتيجة القبض الباطل و عدم الاعتداد به في إدانته، و من ثم لا يجوز الاستناد إلى وجود فتات دون الوزن من مخدر الحشيش بجيب صديريه الذي أرسله وكيل النيابة إلى التحليل، لأن هذا الإجراء و الدليل المستمد منه متفرع عن القبض الذي وقع باطلا و لم يكن ليوجد لولا إجراء القبض الباطل.

(الطعن ١٢٢ لسنة ٦٥ ق جلسة ١٨/٥/١٩٩٥)

من المقرر أن بطلان القبض لعدم مشروعيته ينبني عليه عدم التعويل في الإدانة على أي دليل يكون مترتبا عليه أو مستمدا منه ، و تقدير الصلة بين القبض الباطل و بين الدليل الذي تستند إليه سلطة الاتهام أيا ما كان نوعه من المسائل الموضوعية التي يفصل فيها قاضيها بغير معقب ما دام التدليل عليها سائغا و مقبولا.

(الطعن ٨٧ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩/١/١٩٨٩)

تكييف الدفع ببطلان القبض

الدفع ببطلان القبض من الدفع القانونية المختلطة بالواقع ، وهي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع لأنها تقتضي تحقيقا .

(الطعن ٢٤٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٣/٤/٢٣)

القواعد التي تحكم عملية القبض علي المتهم في أحد جرائم المخدرات علي سند أنه ضبط في حالة تلبس القاعدة الأولى

أن الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض علي أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع

المادة ٤١ الفقرة الأولى من الدستور نصت علي أن الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض علي أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة، وذلك وفقا لأحكام القانون وكان مؤدي هذا النص أن أي قيد يرد علي الحرية الشخصية بوصفها حقا طبيعيا من حقوق الإنسان يستوي في ذلك أن يكون القيد قبضا أو تفتيشا أو حبسا أو منعا من التنقل أو كان دون ذلك من القيود، لا يجوز إجراءه إلا في حالة من حالات التلبس كما هو معرف قانونا، أو بإذن من السلطات القضائية المختصة، وكان الدستور هو القانون الوضعي الأسمى صاحب الصدارة علي ما دونه من التشريعات يجب أن تنزل عند أحكامه فإذا ما تعارضت هذه وتلك وجب التزام أحكام الدستور وإهدار سواها يستوي في ذلك أن يكون التعارض سابقا أم لاحقا علي العمل بالدستور، وكانت المادتان ٣٥، ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ قد أجازتا لمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات أو الجنح المعاقب عليه بالحبس لمدة تزيد علي ثلاثة اشهر أن يقبض علي المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية علي اتهامه بالجريمة فان لم يكن حاضرا جاز لمأمور الضبط القضائي أن يصدر أمرا بضبطه وإحضاره، وكانت المادة ٤٦ من القانون ذاته تجيز تفتيش المتهم في الحالات التي تجيز فيها القبض عليه قانونا فإذا جاز القبض علي الشخص جاز تفتيشه وان لم يجز القبض عليه لم يجز تفتيشه وبطل ما أسفر عنه القبض والتفتيش الباطلان.

(الطعن ٢١٦٤٦ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٢٢) .

تأكيد القاعدة السابقة : لمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس في الجنايات أن يقبض علي

المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية علي اتهامه ، فإذا لم يكن حاضرا جاز للمأمور إصدار أمر بضبطه وإحضاره

لما كانت المادتان ٣٥، ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلتان بقانون ٢٧ لسنة ١٩٧٢ المتعلق بضمان حريات المواطنين قد أجازتا لمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس في الجنايات أن يقبض علي المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية علي اتهامه ، فإذا لم يكن حاضرا جاز للمأمور إصدار أمر بضبطه وإحضاره ، كما أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن ضابط الواقعة قام بضبط الطاعن الأول وتفتيش مسكنه ، نفاذا لإذن النيابة العامة فعثر علي المستندات المزورة التي عددها الحكم بمدونته وقد دله علي أن الطاعن الثاني شريكه في التزوير ، ومن ثم فإن انتقال مأمور الضبط القضائي إلى الطاعن الثاني وضبطه يكون إجراء صحيحا في القانون إذ بضبط المستندات المزورة بمسكن الطاعن الأول تكون الجريمة متلبسا بها مما يبيح لمأمور الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض علي كل من يقوم دليل علي مساهمته فيها بغير إذن من النيابة العامة ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن الثاني من بطلان القبض عليه دفاع قانوني ظاهر البطلان ولا علي الحكم إن التفت عن الرد عليه . هذا فضلا عن انه لا جدوى من النعي علي الحكم عدم الرد علي الدفع ببطلان القبض علي الطاعن الثاني ما دام البين من الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ومن استدلاله أن الحكم لم يستند في الإدانة إلى دليل مستمد من القبض المدعي ببطلانه وإنما أقام علي الدليل المستمد من أقوال شهود الإثبات وتقارير قسم أبحاث التزييف والتزوير وهو دليل مستقل عن القبض ويكون ما يثيره الطاعن الثاني في هذا الشأن غير مقبول .

(الطعن ٥٧٦٩ لسنة ٦٠ ق لجلسة ١١/٣/١٩٩٩) .

تأكيد القاعدة السابقة : المادة ٣٤ إجراءات جنائية أجازت لرجل الضبط القضائي القبض علي المتهم في أحوال التلبس

إن المادة ٣٤ إجراءات جنائية قد أجازت لرجل الضبط القضائي القبض على المتهم في أحوال

التلبس بالجناح بصفة عامة إذا كان القانون يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ،
و العبرة في تقدير العقوبة بما يرد به النص عليها في القانون لا بما ينطق به القاضي في الحكم .

(الطعن ٤٨٣ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١/٧)

القاعدة الثانية

أن حالة التلبس تخول لرجال الضبطية القضائية حق القبض و التفتيش بالنسبة لمن توجد أمارات
أو دلائل قوية على ارتكابهم لتلك الجريمة

لما كانت الحالة من حالات التلبس فلا على مأمور الضبط القضائي إن هو لم يسع للحصول على
إذن من سلطة التحقيق بالقبض و التفتيش لم يكن في حاجة إليه .

(الطعن ٩٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٥٤/٦/١٢)

إن حالة التلبس بالجناية تخول لرجال الضبطية القضائية حق القبض و التفتيش بالنسبة لمن
توجد أمارات أو دلائل قوية على ارتكابهم لتلك الجريمة . فإذا كان الثابت بالحكم أن أحد رجال
الضبطية القضائية الذي تكرر في زي مروج لأوراق النقود المزعم تقليدها و شهد مقارفة المتهمين
إياها و من بينهم المتهم (الطاعن) و كان متصلا في ذات الوقت برجال الضبط الذين حضروا
و ضبطوا هذا المتهم وهو على سلم الدار ثم قبضوا على بقية أفراد العصابة و هم متلبسون و
ضبطوا معهم أدوات التزييف ، ثم فتشوا منزل المتهم فهذا التفتيش صحيح لحصوله في حالة
التلبس بالجناية .

(الطعن ٨٧٥ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩١/١/٦)

و في بيان كيفية تقدير الدلائل قضي : إن تقدير الدلائل التي تسوغ لمأمور الضبط القبض و التفتيش
و مبلغ كفايتها يكون بدءا لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره هذا خاضعا لرقابة سلطة
التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

(الطعن ٧٦٣ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٦/٥/١٩٧٥)

تأكيد القاعدة السابقة : انه وإن كان يجب أن يكون أمر الضبط و الإحضار مبنيا على توافر دلائل قوية على اتهام المتهم إلا أن تقدير تلك الدلائل منوط بالنيابة العمومية التي من اختصاصها إصدار هذا الأمر و لمحكمة الموضوع مراقبة تقرير النيابة لكفاية الدلائل التي أصدرت أمر الضبط بناء عليها .

(الطعن ٩٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ٨/١١/١٩٨١)

أجازت المادتان ٣٥، ٣٤ أج لمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات أو الجنح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة اشهر أن يقبض على المتهم الذي توجد دلائل كافية على اتهامه ، كما خولته المادة ٤٦ من القانون ذاته تفتيش المتهم في الحالات التي يجوز فيها القبض عليه قانونا.

(الطعن ٤٦١ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٤)

القاعدة الثالثة

حالة التلبس تجيز لمأمور الضبط القضائي دون إذن من النيابة العامة

حالة التلبس تجيز لمأمور الضبط القضائي دون إذن من النيابة العامة الأمر بالقبض على المتهم الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في الجنايات و في جنح حددها القانون و تفتيشه و تفتيش منزله لضبط الأشياء التي تفيد في كشف الحقيقة إذا اتضح من أمارات قوية وجودها فيه عملا بالمواد ٣٠ و ٣٤ و ٤٦ و ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية مباشرة النيابة . العامة للتحقيق لا تمنع مأمور الضبط - في حالة التلبس بالجريمة - من القبض على مقترفها و تفتيشه و تفتيش منزله الذي لم يسبق للنيابة العامة تفتيشه و ذلك دون حاجة إلى إذن مسبق بها.

(الطعن ٩٨٢ لسنة ٦٧ ق جلسة ٥/٢/١٩٩٢)

إن الثابت بالحكم لا يستفاد منه أن المتهم قد شوهد وقت ضبطه في حالة تلبس ، بل يفيد انه لم يلق المخدر الذي كان معه إلا عند محاولة رجال البوليس القبض عليه لتفتيشه ، فلا يجوز الاستشهاد عليه بالمخدر المضبوط ، فان ضبطه ما كان ليحصل لولا محاولة القبض عليه بغير حق .

(نقض جلسة ١٣/١/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج٥ ق١٨٥ ص٣٥١)

القاعدة الرابعة

بطلان القبض لعدم مشروعيته ينبنى عليه عدم التعويل في الإدانة على أي دليل يكون مترتبا عليه أو مستمداً منه

ما بني على الباطل فهو باطل أحد أهم القواعد التي تقررت لحماية الحرية الشخصية وتفرض هذه القاعدة عدة نتائج هامة صاغتها الأحكام الآتية :

من المقرر أن بطلان القبض لعدم مشروعيته ينبنى عليه عدم التعويل في الإدانة على أي دليل يكون مترتبا عليه أو مستمداً منه ، و تقدير الصلة بين القبض الباطل وبين الدليل الذي تستند إليه سلطة الاتهام أيما ما كان نوعه من المسائل الموضوعية التي يفصل فيها قاضي الموضوع بغير معقب ما دام التدليل عليها سائغاً ومقبولاً و لما كان إبطال القبض على المطعون ضده لازمه بالضرورة إهدار كل دليل انكشف نتيجة القبض الباطل وعدم الاعتداد به في إدانته، و من ثم لا يجوز الاستناد إلى وجود فتات دون الوزن من مخدر الحشيش بجيب صديريه الذي أرسله وكيل النيابة إلى التحليل، لان هذا الإجراء و الدليل المستمد منه متفرع عن القبض الذي وقع باطلاً و لم يكن ليجوز لولا إجراء القبض الباطل.

(الطنن ١٢٢ لسنة ٦٥ ق جلسة ١٨/٥/١٩٩٥)

من المقرر أن بطلان القبض لعدم مشروعيته ينبنى عليه عدم التعويل في الإدانة على أي دليل يكون مترتبا عليه أو مستمداً منه ، و تقدير الصلة بين القبض الباطل وبين الدليل الذي تستند إليه سلطة الاتهام أيما ما كان نوعه من المسائل الموضوعية التي يفصل فيها قاضيها بغير معقب ما دام

التدليل عليها سائعا و مقبولا .

(الطعن ٨٧ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩/١/١٩٨٩)

تكييف الدفع ببطلان القبض

الدفع ببطلان القبض من الدفع القانونية المختلطة بالواقع ، وهي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع لأنها تقتضي تحقيقا .

(الطعن ٢٤٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٣/٤/١٩٩٣)

- تعريف القبض - القبض علي المتهم أهم الاجراءات التي يملكها مأمور الضبط القضائي في جرائم المخدرات المتلبس بارتكاب عات عريف القبض

القبض علي المتهم عبارة عن مجموعة احتياطات وقتية صرف للتحقق من شخصية المتهم وإجراء التحقيق الأولي ٠٠ وهي احتياطات متعلقة بحجز المتهمين ووضعهم في أي محل كان تحت تصرف البوليس لمدة بضع ساعات كافية لجمع الاستدلالات التي يمكن أن يستنتج منها لزوم توقيع الحبس الاحتياطي، وصحته قانوناً ، وفي تعريف آخر قيل أنه إمساك المقبوض عليه من جسمه و تقييد حركته و حرمانه من حرية التجول دون أن يتعلق الأمر على قضاء فترة زمنية معينة ، أما عن المدة التي يجوز قانوناً القبض علي المتهم خلالها ، فالمقرر قانوناً أنه لا يمتد لأكثر من يومين ، يوم واحد - ٢٤ ساعة - قبل تحويل المتهم إلى النيابة ، يوم آخر - ٢٤ ساعة - بمعرفة النيابة علي ذمة التحقيق والتصرف .

القبض علي المتهم هو أهم الإجراءات التي يملكها مأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجريمة

لا شك أن القبض علي المتهم هو أهم الإجراءات التي يملكها مأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجريمة . إذ أن القبض إجراء من إجراءات التحقيق وليس من إجراءات الاستدلال ، فلا يملكه إلا سلطة التحقيق ولكن استثنيت حالة التلبس بنص المادة ٤١ من الدستور ، فنصت علي أن " الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض علي أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة ، وذلك وفقاً لأحكام القانون ، ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطي " .

في تعريف القبض قضي : القبض على الشخص هو إمساكه من جسمه و تقييد حركته و حرمانه من حريته في التجول كما يريد دون أن يتعلق الأمر بقضاء فترة زمنية معينة.

(الطعن ١٢٨١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٢)

في حظر القبض إلا في حالات التلبس قضي : المادة ٣٤ إجراءات جنائية بعد تعديلها لاجتياز القبض على المتهم إلا في أحوال التلبس.

(الطعن ٩٣٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١/٤)

شروط القبض علي المتهم في أحوال التلبس بأحد جرائم المخدرات .

يشترط لصحة القبض المخول لمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس عموماً والتلبس بجرائم المخدرات علي وجه الخصوص :

الشرط الأول : أن تكون الجريمة المتلبس بها جنائية أو جنحة معاقب عليها بالحبس مدة تزيد علي ثلاثة اشهر

الشرط الثاني : أن تتوافر دلائل كافية علي اتهام الشخص الذي يوقع عليه القبض بارتكاب هذه الجريمة ، ويقصد بالدلائل - التي تجيز القبض - العلامات المستفادة من ظاهر الحال .

وفيما يلي نعرض لأهم أحكام محكمة النقض الخاصة بالقبض المترتب علي توافر حالة من حالات التلبس ، ليس بقصد لمجرد إيراد هذه الأحكام وإنما لتوظيف هذه الأحكام وبيان كيفية الاستفادة منها ، ولذا رأينا أن نجمع هذه الأحكام في نسق قواعد عامة

حالات التلبس

متي تكون الجريمة في حالة تلبس ٩٠٠٠

تكون الجريمة في حالة تلبس ، وبمعني آخر تكون الجريمة متلبساً بارتكابها في أربع حالات حددها المشرع حصراً " تكون الجريمة متلبسا بها حال ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهة يسيرة . وتعتبر الجريمة متلبسا بها إذا اتبع المجني عليه مرتكبها أو تبعته العامة مع الصياح أثر وقوعها ، أو إذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملاً آلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراقاً أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه فاعل أو شريك فيها ، أو إذا وجدت به في هذا الوقت آثار أو علامات تفيد ذلك " .

□ المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية □

حالات التلبس كما أوردها المشرع بالمادة ٣٠ إجراءات جنائية

الحالة الأولى للتلبس بجريمة مخدرات

مشاهدة الجريمة حال وقوعها

التلبس بمشاهدة الجريمة حال ارتكابها يعني تعاصر زمن وقوع الجريمة مع زمن اكتشافها حيث تشاهد الجريمة في ذات اللحظة التي تقع فيها . فيكون لوقوع الجريمة واكتشاف السلطات لها ذات الحيز الزمني.

واعتبار مشاهدة الجريمة حال او أثناء وقوعها أحد حالات التلبس يثير تساؤلاً هاماً ٠٠٠ ما

المقصود بمشاهدة الجريمة وهل المقصود بالمشاهدة مجرد الرؤية أو الإبصار ٩٠٠٠

مفهوم مشاهدة الجريمة رؤية الجريمة.

لا يقصد بمشاهدة الجريمة مجرد رؤيتها أي إبصارها بالعين ، فللمشاهدة مفهوم أوسع من ذلك يعني إدراك وقوع الجريمة بأي حاسة من الحواس ومن ثم فالمقصود بالمشاهدة هو المعني العام

للإدراك وليس المعنى الخاص بالرؤية.

الحواس أداة الإدراك والمعرفة

حاسة البصر.

حاسة السمع.

حاسة الشم.

حاسة اللمس.

حاسة التذوق.

أولا

إدراك حالة التلبس بحاسة البصر

رؤية الجريمة وهي تقع وتتم.

يتحقق التلبس بهذه الحاسة (حاسة البصر) برؤية أمور الضبط الجريمة وهي في مجرى نفاذها أي وهي تقع وتتم كان يبصر أمور الضبط القضائي شخصا يخطف سلسلة ذهبية من عنق فتاه أو يضع يده في جيب غيره وينشل حافظته أو يشعل النار في مسكن أو محل ، فمأمور الضبط القضائي في تلك الحالة يشاهد - يبصر - الركن المادي للجريمة أو جزء منه.

من قضاء النقض في تحقق التلبس بالرؤية - الإبصار

(أن رؤية ضابط الشرطة المتهم وهو يغمد سلاحه الأبيض " مطواة " بجسم المجني عليه هو تلبس صحيح لا مرأى فيه).

□ الطعن ٢٦٩٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/١/٤ □

(أن رؤية مأمور الضبط القضائي المتهمه وهي تلقي بالمخدر ذلك تلبس بجريمة إحراز جواهر مخدر).

□ الطعن ١٤٤٤ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٢٨ □

(أن مجرد رؤية المتهم المطعون ضده حاملا سلاحا يجعله فى حالة تلبس بجريمة إحراز سلاح).

□ الطعن ٩٧٦ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٣ □

(أن مشاهدة مأمور الضبط القضائي للمتهمين وهم يشعلون النار بمخازن الشركة التي يعملون

بها يجعل الجريمة فى حالة تلبس). □ الطعن ٥١٤ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١٦ □

موضوع - محل - الرؤية أو المشاهدة

ماذا يشاهد مأمور الضبط القضائي...؟

الرؤية أحد وسائل إدراك مأمور الضبط القضائي للجريمة ، ومحل الرؤية أو المشاهدة الجريمة ذاتها وليس المجرم ، فالتلبس حالة نعم ، لكنها حالة تلازم الجريمة لا المجرم ، ومن ثم يتصور وجود الجريمة فى حالة تلبس حال أن مرتكبها بعيدا عن مسرح الجريمة ، ولكون حالة التلبس حالة تلازم الجريمة لا مرتكبها فان المشرع الزم مأمور الضبط القضائي فى الجرائم المتلبس بها (جناية - جنحة) أن ينتقل فورا إلى شرح الجريمة ويعاين الآثار المادية التي خلفتها الجريمة ويثبت بمحضرة حالة الأشخاص والأماكن .

ثانيا: إدراك حالة التلبس بحاسة السمع

يتصور تحقق حالة التلبس بالجريمة بحاسة السمع فى حالتين ، الحالة الأولى ان يكون الكيان القانوني للجريمة المتلبس بها محض ألفاظ وعبارات كما هو الحال فى جرائم القذف والسب ، الحالة الثانية سماع مأمور الضبط القضائي ما ينبئ عن وقوع جريمة كصوت طلق ناري أو صوت استغاثة.

إدراك مأمور الضبط القضائي للجريمة بحاسة السمع لا يعني تحقق حالة التلبس بالرواية عن الغير.

يتحقق التلبس كما أوضحنا سلفاً في هذه الحالة بسماع مأمور الضبط القضائي للألفاظ والعبارات التي إما أن تشكل في ذاتها جريمة أو تنبئ بذاتها عن حصول جريمة متلبس بها يختلف كليه عن نقل رواية الجريمة إليه ، لأنه وأن كانت وسيلة الإدراك في الحالتين هي السمع - حاسة السمع - إلا أنه يشترط في السمع كوسيلة إدراك للجريمة المتلبس بها أن يكون ما تم سماعه مصدره المباشر الجريمة المتلبس بها ، كواقعة القذف والسب أو كواقعة سماع صوت الطلق الناري وعموماً فإنه يشترط أن يكون إدراك مأمور الضبط القضائي للجريمة المتلبس بها إدراك مصدره ذات الجريمة لا ما ينقله الغير عنها .

اعتراف المتهم وهل تتحقق به حالة التلبس ... ٩

الاعتراف لفظياً هو مجموع العبارات والكلمات التي تحمل إقراراً من شخص ما بارتكاب جريمة ، ووسيلة إدراك مأمور الضبط القضائي لذلك حاسة السمع ، ورغم ان هذا الإدراك يقيني بمعنى حقيقته إلا انه - الاعتراف مجرد الاعتراف - لا تتحقق به حالة التلبس إلا اذا تزامن وتعاصر وقت الإدلاء بالاعتراف مع وقت ارتكاب الجريمة ، فجوهر التلبس في حالاته الأربعة لا يعني سوي قرب زمن وقوع الجريمة مع زمن اكتشافها ، ولذا فان الاعتراف لا يخلق بذاته حالة تلبس.

من قضاء النقض في بيان إدراك التلبس بالسمع.

(إن مشاهدة الضابط للمتهم يقف على باب الكشك وسماعه أصوات ارتكاب الفحشاء تنبعث من داخله كاف لقيام حالة التلبس التي تبيح لرجال الضبط القضائي دخول المحل ، إذ أن التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها ويكفي أن يكون شاهداً قد حضر ارتكابها وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه متى كان هذا الإدراك يقينياً لا يحتمل شك) .

□ نقض ٢٧/٢/١٩٨٠ المكتب الفني س ٣١ ص ٢٠٢ □

(إن سماع مأمور الضبط القضائي لصوت استغاثة من داخل مسكن يعقبه صوت طلق نارى يجعل من مأمور الضبط أمام حالة تلبس صحيحة قانونا ولا يضحذ ذلك القول بأن مأمور الضبط لم يري من أطلق العيار النارى إذ أن إدراك التلبس لم يشترط القانون فيه حاسة دون غيرها مادامت تؤدى إلى الإدراك الصحيح غير المعيب) .

□ الطعن ٥٤٦٧ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٨/١/٤ □

(تتوافر حالة التلبس بتسمع عضو الرقابة الإدارية للحديث الذى دار بين المتهم وبين الموظف المبلغ فى مسكن هذا الأخير) .

□ الطعن ٦٨ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/١/٢٨ □

(يكفى للقول بحصول حالة التلبس قانونا أن يكون شاهدا مأمور الضبط القضائي - قد حضر ارتكابها بنفسه وأدراك وقوعها بأي حاسة يتساوى فى ذلك إدراكها بالرؤية أو بالسمع أو بالشم متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تحتل شكاً) .

□ الطعن ٤٧٤٧ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/٢/١ □

(من المقرر أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو إدراكها بإحدى حواسه ولا يغنيه عن ذلك أن يتلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل عن الشهود) .

□ الطعن ٢٥٦٩ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/٥/٢٢ □

(حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها أو إدراكها بإحدى حواسه ولا يغنيه عن ذلك أن يتلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل عن الشهود طالما أن تلك الحالة قد انتهت بتماحى حتى أثار الجريمة والشواهد التى تدل عليها) .

□ الطعن ١٤٧٥ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٥ □

(يكفي للقول بحصول حالة التلبس قانوناً أن يكون شاهداً مأمور الضبط القضائي - قد حضر ارتكابها بنفسه وأدراك وقوعها بأي حاسة يتساوى في ذلك إدراكها بالرؤية أو بالسمع أو بالشم متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تحتل شكاً) .

□ الطعن ٤٧٤٧ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/٢/١ □

ثالثاً: إدراك حالة التلبس بحاسة الشم

إدراك الجريمة في حالة التلبس عن طريق حاسة الشم يفترض نوعية محددة من الجرائم وهي التي ينتج عن ارتكابها انبعاث روائح مميزة يمكن إدراكها بحاسة الشم كجرائم تعاطي بعض أنواع المخدرات وكجرائم الحريق العمدي أو مخالفة اشتراطات قانون البيئة ، ويتحقق التلبس بهذه الحاسة بشم مأمور الضبط القضائي للرائحة المنبعثة والناجمة عن وقوع الجريمة والتي تنبئ عن وقوعها ، وتعد تلك الروائح المظاهر الخارجية التي تدل بصدق على وقوع الجريمة وكما ذكرنا آنفاً فإن مأمور الضبط القضائي يثبت بمحضر الضبط وبدقة ماهية ما أدركه تحديداً ليبرر القول بوجود الجريمة في حالة تلبس بما يبيح له سلطتي القبض والتفتيش .

من قضاء النقض في بيان إدراك حالة التلبس بحاسة الشم

دائرة انتشار المخدر مكانياً

(متى كان الثابت أن المتهم هو الذي فتح بنفسه الحقيبة المشتبه فيها فلما فتحها تصاعدت منها رائحة الأفيون ، فانبعثت هذه الرائحة من الحقيبة يعتبر تلبساً بجريمة إحراز مخدر يخول من شمه من رجال الضبط القضائي سلطتي القبض والتفتيش) .

□ الطعن ١٥٦٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٥/٤ □

انبعاث روائح معينة تنبئ عن وقوع جريمة يشمه مأمور الضبط القضائي .

(ليس في القانون ما يمنع المحكمة - في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى - من الاستدلال

على قيام حالة التلبس بناء على ما استخلصته من أقوال الشاهد من شمه رائحة المخدر منبعثة من السيارة التي يمتلكها المتهم ويقودها بنفسه) .

□ الطعن ١١١٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٢/٢/١٩٨٩ □

رابعاً: إدراك حالة التلبس بحاسة اللمس

يتحقق التلبس بهذه الحاسة بلمس مأمور الضبط القضائي لشيء يحوي جريمة دون تعمد البحث أو التفتيش كان يلمس مأمور الضبط القضائي عفواً ملابس شخص ما فتقع يده على سلاح بارز. وجدير بالذكر أن إدراك حالة التلبس بحاسة اللمس يواجهه بمشكلة هامة مقتضاها أن حاسة اللمس كأحد وسائل الإدراك والمعرفة لا تتصدى أولاً تعمل إلا بصدد الأشياء غير المرئية أو الغير واضحة الأمر الذي قد يتعارض مع مفهوم حالة التلبس بما تفترضه من وضوح المظاهر الخارجية أو وضوح الآثار التي تتخلف عن الجريمة ، إلا أن محكمة الموضوع في حدود سلطتها في تقدير الدليل لها الأخذ بما أسفرت عنه حاسة اللمس من إدراك لوقوع الجريمة ، وخلاصة ما يمكننا قول أن حاسة اللمس قد تؤدي بالفعل إلى إدراك وقوع جريمة ويكون اللمس هو وسيلة التثبيت من وقوع الجريمة أو وسيلة إدراك المظاهر الخارجية التي تنبئ عن وقوع الجريمة.

من قضاء النقض في بيان إدراك حالة التلبس بحاسة اللمس

(إذا كانت الثابت من الحكم أن الشاهد - مأمور الضبط القضائي - وحال وجوده بأحد وسائل المواصلات العامة وبسبب الزحام لمس عفواً ملابس المتهم فوقعت يده على مسدس فان الجريمة تكون في حالة تلبس ولا يقدح في ذلك أن مأمور الضبط لم يري السلاح (المسدس) بل إدراكه بحاسة اللمس ، لأن المشرع لم يحدد وسيلة بعينها لإدراك حالة التلبس فكما يصح إدراك الجريمة بمشاهدتها يصح إدراكها بحاسة اللمس مادام الشاهد لم يتعمد الاحتكاك بالمتهم أو تفتيشه) .

□ الطعن ١٤٣٩ لسنة ٧٠ جلسة ٢٠٠١ □

خامساً: إدراك حالة التلبس بحاسة التذوق

حاسة التذوق كأحد وسائل الإدراك لحالة التلبس تقتضي بطبيعتها كذلك نوعيه خاصة من الجرائم وهي تتعلق دوماً بقضايا الأطعمة والأشربة وما يطرأ عليهما من تغيرات تؤدي إلى فسادها وبالتالي إحداث تغير في الطعم والمذاق ويتحقق التلبس بهذه الحاسة إذا ما تناول مأمور الضبط أحد الأطعمة أو المشروبات وتبين فساده لتغير طراً على نكهته الطبيعية أو المعتادة.

وحاسة التذوق كغيرها من الحواس كوسيلة إدراك ومعرفة وتميز إلا إنها وكما سبق تنحصر وظيفتها ودورها في مجال معرّفٍ معين هو ما تعلق بالطعم والمذاق ، ولذا فإن اعتماد الحكم على حاسة التذوق للقول بحصول حالة تلبس بجريمة فساد أغذية أو مشروبات أمر غير مستبعد ذلك أن حرية المحكمة في تقدير الدليل يمنحها حق استخلاصه من أي مصدر مادام المصدر غير محظور قانوناً والثابت أن كل الحواس سواء في إدراك حالة التلبس مادام الإدراك يقينياً دون شك أو تأويل أو احتمال .

من قضاء النقض في بيان إدراك حالة التلبس بحاسة التذوق

(إذا كانت الواقعة - وكما أثبتها الحكم - أن الشاهد - مأمور الضبط القضائي تناول مشروب - وما أن تناوله إلا وإدراك فسادة للتغير الواضح في الطعن والرائحة فإن حالة التلبس تكون قائمة قانوناً) .

□ الطعن ١٣٥٤ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٤ □

مشكلة خداع الحواس وأثره على قيام حالة التلبس

يقصد بخداع الحواس أن يكون الإدراك المتحصل عن استخدام مأمور الضبط القضائي لأحد حواسه في إدراك حالة التلبس - إدراك ناقص أو معيب كان يلتبس الأمر على مأمور الضبط القضائي فلا يدرك بشكل يقيني وقوع الجريمة أو المظاهر الخارجية والتي تنبئ عن وقوعها وأي كانت وسيله إدراك الجريمة ومظاهرها الخارجية (رؤية - سمع - لمس - تذوق - شم) فإنه

يشترط حماية للحرية الشخصية أن تكون يقينية.

من قضاء النقض فى اشتراط حصول الإدراك اليقيني للجريمة أيا كانت وسيلة أو حاسة الإدراك. (حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها أو إدراكها بحاسة من حواسه).

□ الطعن ٨٩٥٤ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٤ □

(حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو إدراكها بإحدى حواسه ولا يغنيه عن ذلك أن يتلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل عن الشهود).

□ الطعن ٨١١١ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/١/٢٢ □

(ويكتفى لتوافرها - حالة التلبس - أن يكون مأمور الضبط القضائي حضر ارتكابها بنفسه أو أدراك وقوعها بأية حاسة من حواسه متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تحتمل الشك).

□ الطعن ٦٤٥٥ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٤ □

الحالة الثانية للتلبس بجريمة مخدرات

مشاهدة الجريمة عقب ارتكابها ببرهة يسيرة

التلبس بمشاهدة الجريمة عقب ارتكابها ببرهة يسيرة يعني أن الجريمة قد وقعت بمعنى تمام حدوثها لكن اكتشافها (إدراك مأمور الضبط القضائي لها بأي حاسة من حواسه) تراخي فلم يتعاصر مع وقوعها فلم يشاهد مأمور الضبط القضائي أي ركنها المادي وهو يقع ويتم ، فتمة فارق زمني بين وقوع الجريمة واكتشافها عبر عنه النص بالبرهة اليسيرة أي اللحظة أو اللحظات القصيرة فالحيث الزمني لوقوع الجريمة يتقارب مع الحيث الزمني لاكتشافها دون أن يتعاصر معه. التلبس بمشاهدة الجريمة عقب ارتكابها ببرهة يسيرة وتقارب الحيث الزمني لوقوع الجريمة مع

الحيز الزمني لمشاهدتها - تقارب زمني دون تعاصر كما في الحالة الأولى من حالات التلبس حيث يتعاصر ويتزامن الفعل المكون للجريمة مع مشاهدتها أي التلبس بها

مفهوم مشاهدة الجريمة عقب ارتكابها ببرهنة يسيرة

في هذه الحالة من حالات التلبس لم يشاهد مأمور الضبط القضائي وقوع الجريمة ، بمعنى أنه لا يدرك بأي حاسة من حواسه وقوع الفعل المادي المكون للجريمة بل أدرك الجريمة بعد تمام وقوعها وارتكابها ، صحيح أنها وقعت كما عبر عنها نص المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية منذ برهنة يسيره ، إلا أنه - مأمور الضبط القضائي - لم يعاصر وقوعها .

والتساؤل ٠٠٠ ماذا يشاهد (يدرك) مأمور الضبط القضائي في هذه الحالة من حالات التلبس ٠٠٠ خاصة أن الجريمة تكون قد وقعت وتمت بالفعل ٠٠٠ ؟

التلبس بمشاهدة مأمور الضبط القضائي الجريمة عقب ارتكابها ببرهنة يسيرة يثير على المستويين القانوني والعملي عدة تساؤلات تتعلق بمفهوم المشاهدة ومحل المشاهدة أو موضوعها في هذه الحالة من حالات التلبس .

معنى المشاهدة

مشاهدة الجريمة لا يعني وكما سبق مجرد رؤيتها أي إبصارها بحاسة البصر بل للمشاهدة مفهوم أو سع يعني إدراك وقوع الجريمة بأي حاسة من الحواس الإنسانية مادام الإدراك يقيناً بعيداً عن الشك والظن والاستنتاج ، فكما يصح إدراك وقوع الجريمة بالرؤية يصح إدراكها بحاسة السمع أو الشم أو اللمس أو التذوق بل أن من الحواس البشرية ما لا يمكن إدراك الجريمة إلا من خلالها دون غيرها كحاسة تذوق الطعام والشراب الفاسد .

موضوع المشاهدة

نكرر أن التلبس بمشاهدة - بإدراك - الجريمة أثر وقوعها ببرهنة يسيرة يعني أن الجريمة تمت بمعني اكتمال حدوثها ، ومن ثم فإن موضوع المشاهدة في هذه الحالة من حالات التلبس لن يكون

مشاهدة الجريمة في مجري نفاذها أي وهي تقع وتتم . لأنها بالفعل وقعت وتمت - بل مشاهدة الآثار التي خلفتها الجريمة ، مع اعتبار أنه يشترط في هذه الآثار - وعلى حد تعتبر قضاء النقض أن تكون لازالت باقية تنبئ عن وقوع جريمة فنار الجريمة لم تخمد بعد ودخانها لازال داخناً ، وهو ما يبرر - وحده - اعتبار الجريمة في حالة تلبس.

فالجريمة في هذه الحالة من حالات التلبس وأن وقعت فعلاً ولم تدرك السلطات لحظة وقوعها إلا إنها وقعت منذ زمن قصير للغاية دلالة ذلك أن أثارها لازالت باقية فنار الجريمة لم تخمد ودخانها لازال داخناً.

أمثلة لحالات التلبس بمشاهدة الجريمة عقب ارتكابها ببرهة يسيرة.

مشاهدة القاتل وهو يغادر مسرح الجريمة .

مشاهدة السارق خارجاً بالمسروقات.

مشاهدة الحريق ونارها تتأجج.

افتعال حالة التلبس

التلبس بمشاهدة الجريمة عقب ارتكابها ببرهة يسيرة ، ويعني وكما أوضحنا أن مأمور الضبط القضائي لم يشاهد الجريمة ذاتها في مجري نفاذها ووقوعها بل شاهد فقط آثارها ، صحيح أن الجريمة وقعت منذ لحظة قصيرة (برهة يسيرة) وآثارها لازالت باقية وواضحة وظاهرة لكنها في كل الأحوال آثار ، وتلك الآثار هي ما يعبر عنه بالمظاهر الخارجية التي تتخذ دليلاً على وجود الجريمة في حالة تلبس ، وممكن الخطورة أن بعض الجرائم لا يتخلف عن ارتكابها آثار مادية يمكن معها القول بوجود الجريمة في حالة تلبس بمشاهدة الجريمة عقب ارتكابها ببرهة يسيرة ، فجريمة الشروع في القتل إذا لم يصب المجني عليه لا يتخلف عنها آثار مادية وكذلك جريمة السرقة بالنشل.

والتساؤل ٠٠٠ هل يشترط للقول بوجود تلبس بمشاهدة الجريمة عقب ارتكابها ببرهة يسيرة أن

يتم العثور على آثار الجريمة عقب وقوعها ٩٠٠٠

الإجابة على هذا التساؤل تقتضي إعادة الحديث عن جوهر التلبس أو ركائز التلبس كما يلي ٠٠٠

دلائل البراءة في قضايا التلبس بالمخدرات

لا حديث عن جريمة في حالة تلبس إلا إذا توافر شرطان .

الشرط الأول :- مشاهدة الجريمة ذاتها وهي تقع وبالأدنى مشاهدة مجموع المظاهر الخارجية التي تنبئ عن وقوعها جريمة.

الشرط الثاني :- لحظة معينة يتم خلالها مشاهدة وقوع الجريمة وبالأدنى مشاهدة المظاهر الخارجية التي تنبئ عن وقوعها .

مقتضى ذلك أنه لا تلبس دون مشاهدة الجريمة ذاتها وهي تقع ، وبالأدنى مشاهدة المظاهر الخارجية التي تنبئ عن وقوعها منذ برهة يسيرة (والمشاهدة بمعني الإدراك) والقول بعدم اشتراط وجود آثار مادية يعني فتح الباب للكيـد والاختلاق لأن مجرد إدعاء المجني عليه أو غيره بوقوع جريمة دون أن يشاهدها أي يدركها أو يشاهد آثارها مأمور الضبط القضائي يعني انهيار الضوابط والضمانات التي تحيط بالتلبس كنظام استثنائي.

وإزاء ضرورة وجود مظاهر خارجية وبالأدق وجود آثار لجريمة للقول بوجود حالة تلبس . فلا تلبس في إدعاء راكب في حافلة بسرقة حافظته نقوده ما لم يتأيد ما يزعمه بأحد المظاهر الخارجية التي يمكن مشاهدتها أو إدراكها كان يشاهد قطع في موضوع الجيب من ثوبه - أو تري على ارض الحاملة أوراق تخصه يستدل منها على أنها سقطت أثناء السرقة أو يري أحد الركاب السارق يقفز من السيارة وهي تجري مسرعة.

التلبس بالآثار المعنوية للجريمة

القول بوجود الجريمة في حالة تلبس يعني أن مأمور الضبط القضائي أما شاهد الجريمة وهي

تقع أي في مجري نفاذها (الحالة الأولى من حالات التلبس بالجريمة) أو أما شاهد الآثار التي تخلفت عن وقوع الجريمة تلك الآثار والتي تنبئ عن وقوعها (الحالة الثانية) وأثار الجريمة أو المظاهر الخارجية للجريمة والتي يتحتم أن يدركها (يشاهدها) مأمور الضبط القضائي قد تكون أثاراً معنوية ، ويقصد بالآثار المعنوية ، الآثار النفسية التي يخلفها وقوع الجريمة في نفس المجني عليه أو الغير ممن يتواجد على مسرح الجريمة ، ولذا فإن انفعال المجني عليه ووقوعها أثر الشروع في قتله برصاصه لم تصبه أو تجمع الناس في مكان الجريمة وقد اعتراهم الخوف والذهول تعد من المظاهر الخارجية التي تتوفر معها حالة التلبس بمشاهدة الجريمة عقب ارتكابها ببرهة يسيرة وبالآدق بمشاهدة المظاهر الخارجية الدالة على وقوع الجريمة.

دور المحامي في بيان انتفاء حالة التلبس عن طريق قياس الزمن بين وقت وقوع الجريمة ووقت اكتشاف السلطات لها.

قياس الزمن في الحالة الثانية من حالات التلبس

التلبس بمشاهدة الجريمة عقب ارتكابها ببرهة يسيرة يعني أن هناك فاصل زمني بين وقوع الجريمة واكتشافها.

الفاصل الزمني بين

اكتشاف وقوعها

وقوع الجريمة

وقد كان المشرع حذراً للغاية في استعمال الألفاظ التي تدل على ضيق وقصر هذا الفاصل الزمني بين وقوع الجريمة واكتشافها فاستخدام عبارتي (عقب ارتكابها - وببرهة يسيرة) ليدل على أن إرادته تقتصر على فاصل زمني قصير للغاية.

وفي مجال التطبيق فإن لمحكمة النقض رأي أو اتجاه مختلف ، فمحكمة النقض تميل إلى التوسعة على رجال الضبط القضائي فمفهوم البرهة اليسيرة لديها وكما يتضح من أحكامها تعني الوقت اللازم أو الكافي لانتقال مأمور الضبط القضائي إلى مسرح الجريمة ، انتقل فوراً أو تراخي انتقاله

أو تعمد التأخير لا يهم ، المهم أن مأمور الضبط يشاهد أثار الجريمة وهى لا تزال بادية وواضحة.

من قضاء النقض فى بيان

اتجاه محكمة النقض إلى التوسعة على رجال الضبط القضائي بتفسير عبارتي (عقب ارتكابها - ببرهة يسيرة) بأنه الوقت اللازم أو الكافي لانتقال مأمور الضبط القضائي إلى مسرح الجريمة. (لا ينفي قيام حالة التلبس كون مأمور الضبط القضائي قد انتقل إلى محل الحادث بعد وقوعه بزمن مادام أنه بادر إلى الانتقال عقب عمله مباشرة ومادام أنه شاهد أثار الجريمة بادية وليس فى مضي الوقت الذي مضي بين وقوع الجريمة وبين حضور شاهد الواقعة - مأمور الضبط القضائي - ما تنفي به حالة التلبس كما هي معروفة به فى القانون مادام أن تقدير الفترة الزمنية بين وقوع الجريمة وبين كشف أمرها بمعرفة رجال الضبط القضائي مما تستقل به محكمة الموضوع).

□ الطعن ٥٩٩٦ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٤ □

(إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم تدل على أن عمدة البلد - أحد مأموري الضبط القضائي - بلغ بحادثة القتل عقب وقوعها فبادر إلى محل القتل - مسرح الجريمة - وتحقق من وقوعها قبل إبلاغه عنها فأسرع إلى منزل المتهم لتفتيشه فان هذا التفتيش يعتبر حاصلًا فى حالة تلبس ويكون صحيحًا قانونًا وليس ينفي قيام حالة التلبس كون العمدة وهو أحد مأموري الضبط القضائي قد انتقل إلى محل الحادثة بعد وقوعها بزمن مادام الثابت أنه بادر إلى الانتقال عقب عمله مباشرة ومادام قد شعر أثار الجريمة بادية).

□ ١٩٣٦/٣/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٤٩ ص ٥٨٣ □

نقد محكمة النقض المشرعة

التلبس نظام قانوني المشرع وحدة من يحدد حالاته وصورة وأحكامه وأحكام النقض المشار إليها تجعل من محكمة النقض مشرعا وتهدد بأحكامها الضمانات التي أحاط بها المشرع نظام التلبس.

الحالة الثالثة للتلبس بجريمة مخدرات

تتبع المجني عليه أو العامة للمتهم مع الصياح

التلبس بتتبع الجاني (المتهم) أثر وقوع الجريمة يعني أن الجريمة قد وقعت ولكن ثمة فارق زمني بين وقوع الجريمة واكتشافها ، ومن ثم فإن الحيز الزمني لوقوع الجريمة لا يتعاصر مع الحيز الزمني لاكتشافها بل ثمة تداخل أو تقارب بينهم.

التلبس بتتبع المجني عليه أو العامة للمتهم تلبس حكمي لأن لوقوع الجريمة حيز زمني مختلف عن الحيز الزمني لاكتشافها وأن ثمة تداخل بينهما وهو ما يبرر التلبس بما يرتبه عليه القانون من سلطات استثنائية لمأمور الضبط القضائي.

التتبع كأداة اتهام في الجريمة المتلبس بها

يقصد بالتتبع المطاردة ، والتتبع يتضمن اتهاماً صريحاً من أفراد قد يكون من بينهم شهود رؤية ، ووفق صريح النص فإنه يشترط أن يكون التتبع مصحوباً بالصياح كأحد أساليب توجيه الاتهام وحصره في شخص بعينه.

ولا يشترط في التتبع أن يكون بالعدو خلف المتهم ، بل يتحقق التتبع بمجرد الصياح للقبض على المتهم ولو لم يصحبه عدو أو تتبع مادي . فغاية التتبع توجيه الاتهام وحصره في شخص يعينه هو المتهم ، فالتتبع أداة اتهام لا أكثر.

الخطأ في التتبع (الخطأ في تحديد شخص المتهم) .

يتخذ الخطأ في التتبع أحد ثلاث صور يشكل كل منها اعتداء على حرية الشخص (المتهم) ويؤدي الخطأ التتبع في بعض صورة إلى انتفاء حالة التلبس كما يلي.

الصورة الأولى

الخطأ في الشخص (المتهم سيئ الحظ) .

تتحقق هذه الصورة من صور الخطأ فى التتبع (المطاردة) بمطاردة شخص غير المتهم الحقيقي ، وبالأدق القبض على شخص برئ ليس هو المتهم الحقيقي ، فالصياح كحالة مصاحبة للمطاردة قد تؤدي إلى ظهور علامات ارتباك على شخص آخر خلاف المتهم الذي يتمكن من الفرار ، فيلقى القبض خطأ على المتهم سيئ الحظ ، ورغم الخطأ في شخص المتهم إلا أن حالة التلبس تعد حينئذ قائمة قانونا بتوافر أسس التلبس (زمن التلبس + مظاهر خارجية تؤيد) الأمر الذي يجوز معه رغم الخطأ في شخص المتهم القبض عليه وتمثيشه.

الصورة الثانية

الخطأ فى قياس الزمن.

تتحقق هذه الصورة من صور الخطأ فى التتبع بوجود فاصل زمني طويل بين وقوع الجريمة وحصول التتبع ، كان يمر المتهم بعد عدة أيام بالمنطقة التي ارتكب فيها جريمته فيتتبعه المجني عليه أو العامة ، والحال أن المفهوم المبسط للتلبس بأنه الزمن القصير بين وقوع الجريمة واكتشافها ينفي اعتبار تلك الحالة من حالات التلبس.

الصورة الثالثة

الخطأ فى تقدير المظاهر الخارجية.

تتبع المجني عليه أو العامة للمتهم وأن كان أحد حالات التلبس التي أوردها المشرع بالمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية إلا أن التتبع كفعل يرتبط حتما ومنطقا بفعل سابق عليه هو وقوع جريمة ، والتتبع يعني اتهاما صريحا بارتكاب الجريمة ، لذا يلزم أن يسبق التتبع وقوع جريمة بالفعل وأن يكون التتبع هو أداة الاتهام فيها ، فالتتبع المجرد أي الخالي من وجود جريمة سابقة عليه لا يخلق أحد حالات التلبس قانونا والقول بغير ذلك عبث ، فيتحتم وجود جريمة ، ويتحتم وجود مظاهرها الخارجية.

الحالة الرابعة للتلبس بجريمة مخدرات

وجود المتهم بعد وقوع الجريمة بوقت قريب حاملا أشياء

أو به آثار يستدل منها على أنه فاعل لها أو شريك فيها

التلبس بوجود المتهم بعد وقوع الجريمة بوقت قريب حاملا أشياء أو به آثار يستدل منها على أنه فاعل لها أو شريك فيها يثير عدة تساؤلات هامة.

والتساؤل ٥٠٠ المقصود بالأشياء التي وجد المتهم وهو يحملها ٥٠٠

حددت المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية ماهية هذه الأشياء ببيانها وهي :-

آلات - أسلحة - أمتعه - أوراقا - أشياء أخرى.

ويشترط أن تكون هناك صلة بين وجود تلك الأشياء بحوزة المتهم وبين وقوع الجريمة وإسنادها إليه ، وهو ما يبرر اعتبار وجود تلك الأشياء مع المتهم من مظاهر الخارجية التي تنبئ عن وجود جريمة متلبسا بارتكابها ويضاف إلى الصلة بين تلك الأشياء ووقوع الجريمة شرط آخر مستفاد من نص المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية مقتضاه أن يكون المتهم حاملا لتلك الأشياء في وقت مقارب لوقوع الجريمة وهو شرط الزمن في التلبس .

التساؤل الثاني ٥٠٠ المقصود بالآثار أو العلامات التي توجد بالمتهم ٥٠٠

يورد الفقه عدة أمثلة لتلك الآثار أو العلامات التي توجد بالمتهم ويلزم أن تفهم عبارة ٥٠٠ إذا وجدت به ٥٠٠ بأن تلك الآثار أو العلامات محلها جسم المتهم أو ملابسة . كخدوش أو جروح أو تسلخات أو بقع دموية ، ويشترط أن تكون هناك صلة كذلك بين وجود تلك الآثار أو العلامات بجسم المتهم أو ملابسة وبين وقوع الجريمة بحيث يمكن اعتبارا تلك الآثار أو العلامات قرينة على وقوع الجريمة من المتهم.

قرينة التلبس بالجريمة في الحالة الرابعة من حالات التلبس بالجريمة

القول بتوافر حالة التلبس بوجود المتهم بعد وقوع الجريمة بوقت قريب حاملا أشياء أو به آثار يستدل منها على أنه فاعل لها أو شريك فيها يعني أن الشارع ربط حالة التلبس الحالة الأخيرة من حالات التلبس بضبط المتهم في حالة معينة تعد قرينه كافيه على ارتكاب الجريمة.

الحيز الزمني للحالة الرابعة من حالات التلبس

اشترط المشرع أن يكون ضبط المتهم متلبسا بعد وقت قريب وعبرة (وقت قريب) والتي أوردها المشرع أثارت جدلا واسعا إلى الحد الذي دعي بعض الفقه إلى القول بأن تلك الحالة لا تعد من حالات التلبس لفقد عنصر الزمن في التلبس ، إلا أن الجانب الغالب في الفقه والقضاء يري أن تحديد المفهوم من عبارة بوقت قريب يجب إلا تتجاوز مفهوم نظام التلبس ذاته والأمر إنهاء موكول لمحكمة الموضوع.

يلاحظ تباعد الحيز الزمني لوقوع الجريمة عن الحيز الزمني لاكتشافها ، وهو ما عبر عنه نص المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية بعبارة ٠٠٠ وقت قريب

حالات التلبس علماً وعملاً

متي تكون الجريمة في حالة تلبس ٩٠٠٠

تكون الجريمة في حالة تلبس ، وبمعني آخر تكون الجريمة متلبساً بارتكابها في أربع حالات حددها
المشرع حصراً " تكون الجريمة متلبسا بها حال ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهة يسيرة . وتعتبر
الجريمة متلبسا بها إذا اتبع المجني عليه مرتكبها أو تبعته العامة مع الصياح أثر وقوعها ، أو إذا
وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملاً آلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراقاً أو أشياء أخرى
يستدل منها على أنه فاعل أو شريك فيها ، أو إذا وجدت به في هذا الوقت آثار أو علامات تقيد
ذلك " .

□ المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية □

حالات التلبس كما أوردها المشرع بالمادة ٣٠ إجراءات جنائية